

المكتبة الثقافية

٥٧

الأسرة في المجتمع العربي
بين الشريعة الإسلامية والقانون

للمؤلف محمد عبد الفتاح الشراي

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
إدارة العامة للمكتبة

١٥ مارس ١٩٦٢

المكتبة الثقافية

الأسرة في المجتمع العربي
بين الشريعة الإسلامية والقانون
للمستاذ محمد عبد الفتاح الشراوى

وزارة
الثقافة والإعلام
الإدارة العامة للثقافة

١٥ مارس ١٩٦٢

الناشر



١٨ شارع سوق التوليفة بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَصْدِير

كان موضوع الأسرة في المجتمع العربي من موضوعات الساعة إذ هو موضوع هام ودقيق وقد شغل الرأي العام وولاة الأمور كثيراً فقد تخيرت الكتابة فيه في الوقت الذي يسير المجتمع العربي نحو نهضة تشريعية شاملة لاسيما في مجتمعنا العربي الجديد بزمامة رائد القومية العربية وقائدها السيد الرئيس جمال عبد الناصر .

ومنذ أن دخلت القوانين الغربية إلى الجمهورية العربية المتحدة « مصر » اقتصر العمل بمذهب الإمام أبي حنيفة في شئون الأسرة . ولقد نصت المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون ٢٨ سنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

والإجراءات المتعلقة بها على أن الأحكام تصدر طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على قواعد خاصة .

وقد كشف العمل بمذهب أبي حنيفة في نطاق الأسرة عن مسائل ليس في الأخذ بها مصلحة اجتماعية واضحة تناسب العصر الحاضر في الوقت الذي جاء بغيره من المذاهب ما يعالج هذه المشاكل — لذلك اتجه المصلحون وأولو الأمر إلى العمل على وضع قانون للأسرة تؤخذ أحكامه من المذاهب الإسلامية بما يكون أصلح للناس وما يمكن به أن تعالج تلك المشاكل . فتألفت لهذا الغرض عدة لجان في أزمان مختلفة وصدرت عدة قوانين تعالج أجزاء ولا تعالج الكل ، وبعضها كامل في ناحية معينة كقانون الوصية والميراث وبعضها عالج نواحي أخرى في مسائل تتصل بالأحوال الشخصية . وكان آخر الجهد تلك اللجنة التي ألفت أخيراً لتعديل قوانين الأحوال الشخصية في الجمهورية العربية المتحدة . فقامت بوضع مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد الذي يقع في ٤٥١ مادة . وقد تضمن هذا المشروع عدة إصلاحات تعالج مشاكل العصر الحالي وسوف نعرض لها معلقين عليها برأينا حسبما تقتضى المناسبة .

ونحن نرجو أن يكون هذا المشروع الموحد قد جاء وافيا
بالقصد متلافيا لعيوب التشريعات الحالية التي كشف العمل بها عن
ضرورة إجراء تعديلات جوهرية في نصوصها .

ومما لاشك فيه أن عناية المشرع العربي سواء في الجمهورية
العربية المتحدة أو في سائر أنحاء الوطن العربي بشئون الأسرة
من كافة النواحي مستمرة ومتطورة .

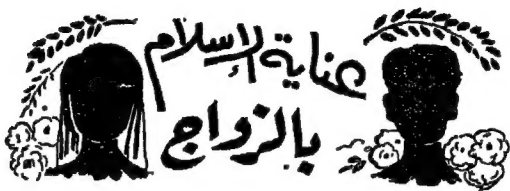
ومما لاشك فيه كذلك أن المرحلة التطورية التي وصل إليها
المجتمع العربي ويقظة القومية العربية في كل أنحاء كفيلة بتنسيق
وتوحيد القوانين التي تعالج شئون الأسرة العربية بما يتفق
ومشاكلها المعاصرة .

محمد عبد الفتاح السهاوى

القاضى بمحكمة القاهرة

التاسع من شوال ١٣٨١ هجرية .





الشرائع السامية وعلى رأسها التشريع الإسلامى
وعقودها والقوانين الوضعية بالأسرة أتم العناية وأكملها
ووضعت لها من أحكام الحقوق والواجبات ما يرسى دعائمها
ويكفل لأفرادها الحياة الطيبة ليكونوا أعضاء صالحين فى المجتمع
الإنسانى الذى يعيشون فيه .

وتقوم الروابط الأسرية فى المجتمع العربى بصفة عامة على
نوع من الإحساس والعاطفة والروابط النفسية . ولقد عنى
القرآن الكريم بالحياة الزوجية أيما عناية وأرادها قائمة على
المودة والرحمة والتراضى والتشاور والتعاون .

أما عن المودة والرحمة، بين الأزواج فقد قال تعالى : —
« ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها
وجعل بينكم مودة ورحمة، إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون » .
فالزوجية الصالحة يجب أن تقوم على المودة والرحمة ، وكل

زواج يقوم على غيرها لا يقوم على النهج الإسلامى الصحيح، ثم إن الله تعالى وهو العليم بخلقه ، رسم للأزواج سبيل النصالح إن وقع بينهما شقاق فى قوله تعالى : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيراً » .

وكذلك قال تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير » . والمتأمل فى كتاب الله الكريم يرى أنه حرص فى أكثر من موضوع على صيانة كيان الأسرة ووضع الحلول لتفادى مساوىء افتراق الزوجين .

وأما عن التراضى والتشاور بين الزوجين فيقول تعالى فى سورة البقرة : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ، ولا مولود له بولده . وعلى الوارث مثل ذلك فإن أراد افصالا عن تراضٍ منهما وتشاور فلا جناح عليهما ، وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير » .

وإذا كان الله يريد من الزوجين أن يتم نظام الطفل عن تراض وتشاور بين الزوجين فبالقياس يحب الله من الزوجين أن يقوم بينهما التراضي والتشاور في الأمور الأخرى التي تمس صالح الأسرة فلا ينفرد بها الزوج عن إمرأة ولا تستقل بها الزوجة عن إعانت ، فيدب الخلاف الذي قد يجر إلى العواقب الوخيمة ويقضى على كيان الأسرة .

ولقد دعا الرسول ﷺ الشباب إلى الزواج لما فيه من معان سامية ولهذا جاء في صحاح السنة عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

وقد روى أن النبي ﷺ قال : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » .

وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ألا أخبركم بخير ما يكتز المرء به : المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته ، وإذا غاب عنها حفظته ، وإذا أطاعته » .

وعن أنس أن نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ قال بعضهم : لا أتزوج . وقال بعضهم : أصلي ولا أنام . وقال بعضهم : أصوم ولا أفطر .

فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : « ما بال اقوام قالوا كذا وكذا
 لكنى أصوم وأفطر وأصلى وأنام وأتزوج النساء فمن رغب عن
 سنتي فليس مني » . وروى قتادة أن النبي ﷺ نهى عن التبطل
 (أى عدم الزواج) . ثم قرأ قتادة : (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك
 وجعلنا لهم أزواجا وذرية) .

معاني الزواج في الإسلام :

لما كانت الزواج سنة الإسلام فإن الشريعة الإسلامية
 قد أرادت ان تتحقق به معان اجتماعية ونفسية ودينية —
 فالزواج هو عماد الأسرة الثابتة التي تلتقي الحقوق والواجبات
 فيها ، تحت سلطان الدين يشعر كل من طرفيه بأنه رابطة مقدسة ،
 وتسمو به النفس البشرية . ومن فوائده كما قال الغزالي : (فيه
 إراحة للقلب وتقوية له على العبادة . وفي الاستئناس بالنساء
 من الراحة ما يزيل الكرب ويروح عن القلب^(١)) وإن الزواج
 هو القوام الأول للأسرة ، والأسرة هي الوحدة الأولى
 لبناء المجتمع ؛ ولذا كانت المجتمع القوي إنما يتكون من
 أسر قوية .

(١) راجع كتاب إحياء علوم الدين للغزالي جزء أول كتاب النكاح

ولقد حث الرسول ﷺ على طلب النسل بالزواج ، فقد روى معقل بن يسار أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أحببت امرأة ذات حسن وجمال وحسب ونسب ومنصب ومال ، إلا أنها لا تلد أفأتزوجها ؟ فنهاه . ثم أتاه الثانية فقال مثل ذلك . ثم أتاه الثالثة ، فقال : « تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثركم الأمم » . والزواج هو الراحة وسط متاع الحياة للرجل والمرأة على السواء ، راحة الإنسان الذي يسير في مدارج الكمال . وليس المقصود بالراحة هو الاستقامة إلى المتع والملذات والبعد عن التبعات . ولذلك ذكر الإمام الغزالي أن من فوائده مجاهدة النفس ورياضتها بالرعاية والولاية والقيام بحق الأهل والعصر على أخلاقهن ، واحتمال الأذى منهن والسعى في إصلاحهن وإرشادهن إلى طريق الدين والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهن والقيام بتربية الأولاد فكل هذه أعمال عظيمة للفضل فإنها رعاية وولاية ، والأهل والولد رعية وفضل الرعاية عظيم .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال : (أربع من أعطين فقد أعطى خير الدنيا والآخرة : قلب شاكر ولسان ذاكر وبدن على البلاء صابر ، وزوجة لا تبغيه حوبا في نفسها

وماله » رواه الطبراني وعن ابن أمامه رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول : (ما استفاد المؤمن من تقوي الله خيراً له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظر إليها سرته وإن أقسم عليها أبرته وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماله » ، رواه ابن ماجه .

وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من رزقه الله امرأة صالحة فقد أمانه على شطر دينه فليتق الله في الشطر الباقي . رواه الطبراني في الأوسط .

وعن ابن سعيد الحدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : تنكح المرأة على إجدى خصال : لجمالها ومالها وخلقها ودينها ، فعليك بذات الدين والخلق تربت يدك » ، رواه أحمد .

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة سوداء ذات دين أفضل) . رواه ابن ماجه .

أنواع الأسرة في المجتمع العربي :

- ويمكننا أن نميز في المجتمع العربي ثلاثة أنواع من الأسرة :
- ١ — الأسرة بمناها القانوني الخاص وهي التي تشكون من الزوجين والأولاد .
 - ٢ — الأسرة بمناها القانوني الواسع وهي تشمل الزوجين والأولاد وذوي القربى .
 - ٣ — الأسرة بالمعنى الأعم وهم كل من يجمعهم أصل مشترك ولو كان بعيداً وهي منتشرة في البوادي العربية في معظم العشائر .

الزواج دعامة الأسرة :

والزواج في المجتمع العربي هو الدعامة الكبرى التي يقوم عليها بناء الأسرة وهو الأساس الذي يحدد العلاقة بين الرجل والمرأة وهو وحده الذي يكمل التراحم والتعاون بين الزوجين، إذ متى قامت الحياة على هذه المشاعر كانت أفضل وسيلة لخلق أجيال صالحة تنشأ في كنف الفضيلة وحنان الأمومة ورعاية الأبوة . وفيه تقوية لرب الأسرة على الاضطلاع باعباء رعاية

أفرادها وتحمل ما ينتج عن ذلك من مسئوليات. ومن ثم كانت العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة ولا تقوم على أساس الزواج علاقة محرمة وغير مشروعة . إذ قد انقرض الآن الرق الشرعي وإن كانت لا تزال قلة قليلة من البلاد الإسلامية تتمسك بأهدابه ومع ذلك ضاق في هذه البلاد نطاق ما ملكت الأيمان فليس ثمة علاقة منظمة بين الرجال والنساء سوى الزواج .

الزواج الموثق والزواج العرفي :

وبجانب الزواج الموثق المتعارف عليه الآن — يوجد زواج آخر غير موثق بوثيقة رسمية عرف في المجتمعات بالزواج العرفي، وهو منتشر بين بعض الطبقات وعند القبائل الضاربة في البادية وهو صحيح إذا استوفى الشروط شرعاً . ولكن لا تسمع به الدعوى عند الإنكار أمام محاكم الأحوال الشخصية ، لا سيما في الجمهورية العربية المتحدة عملاً بالمادة ٩٩ من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أصبحت دعاوى الزوجية أو الإقرار بها لا تسمع عند الإنكار اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٣١ دون وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة .

ووثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها طبقاً للعادة ١٣٢ كالتقاضى والمأذون فى داخل القطر وكالتفصل فى خارجه .

ارتفاع معدلات الزواج فى المجتمع العربى :

لما كان المجتمع العربى مجتمعاً زراعياً ومن طبيعة الزراعة أنها تربط الأفراد وتعمل على استقرارهم فإن هذا الاستقرار يتطلب الزواج . ولا زال الريفيون يفخزون بالأحساب والأنساب، وكثرة الذرية. ويندر فى الريف العربى أن يتأخر عن الزواج من وصل من الشبان إلى السن المناسبة له وهو يقع عادة بين ١٨ و ٢٥ عاماً .

وتشجع الظروف البيئية والطبيعية والمناخية فى المجتمع العربى على ارتفاع معدل الزواج — فالمناخ ونوع الغذاء يؤديان إلى النضج المبكر كما أن الخصوبة التناسلية الموروثة تكثر النسل، وللدين أثره فى الإقبال على الزواج، وللخدمات الاجتماعية التى تؤدىها الحكومات للأسرة العربية أثرها الواضح فى ارتفاع ذلك المعدل .

وتبلغ نسبة المتزوجين فى الجمهورية العربية المتحدة إلى مجموع

السكان حسب أحدث الإحصائيات حوالى ٤٤٪ وفي العراق ٣٥٪ وفي لبنان ٣٠٪، وهى على هذا المستوى في بلاد المغرب العربى .

طلب الزواج ونحره :

ويدور الزواج بين أن يكون مطلوباً فله أو مطلوباً تركه من الناحية الشرعية في خمس حالات تختلف باختلاف حال الإنسان المكلف من حيث قدرته على القيام بواجباته ومن حيث خشيته الوقوع في الفاحشة وذلك على التفصيل الآتى :

الحالة الأولى :

فيكون الزواج فرضاً أى يطلبه المشرع بإلزام وبدليل قطعى إذا تبين الإنسان الوقوع في الزنى إذا لم يتزوج وهو قادر على كل تفقات الزواج . ففي هذه الحالة يكون الإنسان عاصياً إن تركه .

الحالة الثانية :

فيكون الزواج واجباً إذا كان المكلف قادراً على تكاليف الزواج وإقامة العدل مع أهله ويغلب على ظنه الوقوع في الزنى إن لم يتزوج .

الحالة الثالثة :

ويكون الزواج فيها حراماً أى نهى الشارع عنه بدليل قاطع إذا أيقن الرجل أنه يضر بالمرأة إذا هو تزوجها كما إذا كان غير قادر على نفقات الزواج .

الحالة الرابعة :

ويكون الزواج فيها مكروهاً إذا كان يغلب على ظن المكلف أنه يقع في الظلم إن تزوج . والكراهية ما ثبت النهي عنه بدليل فيه شبهة .

الحالة الخامسة :

حالة الاعتدال فإذا كان الشخص في حالة اعتدال لا يقع في الزنى إن لم يتزوج ولا ينجس ، ولا يقع في الظلم ولا ينجس ؛ فإن فقهاء الحنفية يرون مع جمهور الفقهاء أن الزواج في هذه الحالة يكون سنة مؤكدة يحسن فعله ، ولا يأثم الرجل إن تركه فإن النبي فعله وحث عليه ولكن لم يحتم فعله على كل رجل ولم يلزم به كل فرد من الناس ذلك الإلزام المعروف في الفرائض والواجبات .

مقدمات عقد الزواج

الخطبة :

والخطبة هي أن يتقدم الرجل بطلب يد امرأة معينة ليتزوج بها. ولكي تكون الخطبة صحيحة ديناً يجب أن يكون كل من الزوجين على علم بالطرف الآخر خلقاً وخلعاً وديناً وعادة. ويتم بعض ذلك العلم بالرؤية، ولذلك طلب المشرع الإسلامي من الرجل أن ينظر إلى من يريد الزواج منها.

ويروى في ذلك أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة ليتزوجها فقال له النبي أنظرت إليها؟ قال: لا. فقال عليه الصلاة والسلام: انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما. وروى جابر أن رسول الله ﷺ قال: إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل.

والقدر الذي يباح النظر إليه هو الوجه والكفان والقدمان ولا يتجاوز ذلك عند الحنفية، ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن رؤية الخاطب لمخطوبته لا تكون في خلوة لأن الخلوة بين الرجل والمرأة حرام، فقد قال النبي ﷺ: (لا يخلون رجل بامرأة، فإن ثالثهما الشيطان).

شروط الخطبة :

اشترط الفقهاء لإباحة الخطبة ألا تكون المرأة محرمة على الرجل حرمة مؤبدة ولا حرمة مؤقتة . فلا يجوز للرجل أن يخطب امرأة متزوجة لأنها محرمة عليه ما دامت زوجة .

ولقد اتفق الفقهاء على أنه تحرم خطبة المعتدة من طلاق رجعى لا بطريق التصريح ولا بطريق التاميح ، وأن المطلقة رجعياً زوجيتها قائمة وللزوج أن يراجعها ما دامت في العدة من غير رضاها في أى وقت شاء فخطبتها حرام .

وتجوز خطبة المعتدة من وفاة تلميحاً لا تصريحاً لقول الله تعالى : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) . كما لا تجوز خطبة المعتدة من طلاق بائن قبل انتهاء العدة عند الحنفية لا تصريحاً ولا تلميحاً .

ملاحظات الخطبة

قد يلبس الخطبة ما يجعلها ممنوعة ديناً لا قضاء وذلك إذا خطب الرجل امرأة سبق أن خطبها غيره ولم يترك ، فإن ذلك منهى عنه بالأحاديث الصريحة التي وردت في ذلك . ومن هذه

الأحاديث ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبته ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إناثها » . وروى أبو هريرة أيضاً أن رسول الله ﷺ قال : (لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك) .

ويلاحظ أن عدم جواز الخطبة على خطبة الغير أمر ديني فإذا خطب الشخص على خطبة غيره وتمت خطبته وعقد العقد نتيجة لما كان العقد صحيحاً من كل وجه ، ولكنه أثم بخطبته على خطبة أخيه إلا أن ذلك الإثم لا أثر في صحة العقد لأنه لم يصاحب العقد بل كان الأمر سبقه وهذا هو قول جمهور الفقهاء .

العدول عن الزواج بعد تمام الخطبة :

والخطبة ليست عقداً قد التزم فيه طرفاه التزامات لها قوة الإلزام — ولكن أقوى ما تؤديه الخطبة إذا تمت أن تكون وعداً بعقد وليس للوعد بمقد قوة إلزام عند جمهور الفقهاء خلافاً لما لك في بعض أقواله في غير الخطبة .

ولما لم يكن للخطبة قوة الإلزام لأحد الطرفين فلكل منهما أن يعدل عنها .

وإذا ترتب على العدول عن الزواج بعد إتمام الخطبة

ضرر ينال الطرف الآخر الذي لم يعدل كأن ينال المرأة ضرر بسبب عدول الرجل ، لأنها أعدت الجهاز مثلاً . فهل يصح القضاء بإلزام الطرف العادل بتعويض هذا الضرر من ماله ؟ .

ذهب رأى إلى القول بعدم جواز الحكم بالتعويض في هذه الحالة لأن العدول حق للخاطب والمخطوبة بلا قيد ولا شرط ولأن الطرف الذي لحقه الضرر يعلم سلفاً أن الطرف الآخر له العدول في أى وقت شاء ، فإن أقدم على عمل بناء على الخطبة ثم حصل عدول فالضرر نتيجة تقصيره ، ولأنه لو حمل من عدل عن الخطبة أى تعويض ، لكان في ذلك بعض الإكراه في الزواج وهو عقد يجب أن يتوفر فيه كامل الحرية .

ويميل رأى آخر إلى الحكم بالتعويض لأن التعويض ليس عن العدول المجرد ، ولكنه تعويض لضرر ناشئ عن العدول بعد الدخول في نفقات كثيرة ، ولأن الخطبة وإن لم تكن عقداً إلا أنها ارتباط قد ينشأ عنه تصرفات فيتحمل أحدهما بسببه نفقات مالية وقد تكون قد تمت بمعرفة العادل أو برأيه . فالعدول بعد ذلك لا يخلو من تغرير .

ويرى الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة الأخذ بقول وسط فإذا كان الخاطب قد تسبب في إحداث ضرر بالمخطوبة كأن طلب

هو نوما معيناً من الجهاز ثم عدل، فإنه يلزم بتعويض هذا الضرر، وإلا فلا يعوض وهذا النظر هو الذي أخذت به محكمة النقض . ونحن نقر هذا الرأي ونرى الأخذ به ، ذلك أن الضرر قسبان — :

١ — ضرر يحدث بسبب يرجع إلى الخاطب الذي عدل غير مجرد الخطبة والعدول وهو يستاهل التعويض ٢ — وضرر ينشأ عن مجرد الخطبة والعدول من غير تدخل أو فعل من جانب العادل فلا تعويض .

هدايا الخطبة :

وإذا صاحب الخطبة تقديم هدايا أو جزء من المهر فإن ما يقدم على أنه مهر يكون للمخاطب استرداده إذا لم يتأثر الزواج ويرد بذاته إن كان قائماً وبمثله أو قيمته إن هلك .

وأما ما قدم على سبيل الهدية من أى واحد من الطرفين فهو في المذهب الحنفى يأخذ حكم الهبات ويجرى فيه حكم الرجوع فيها . فإذا كانت الهدية قائمة بيمينها ولم يتصرف فيها المهدى إليه بما يخرجها من ملكه ، فللمخاطب استردادها، وإن هلكت أو تغير حالها أو تصرف فيها فليس له استردادها ولا طلب مثلها أو قيمتها.

أما المالكية بالنسبة لهدايا الخطبة فقررُوا أن العدول إن كان من جانب المهدى فليس له استردادها وإن كان العدول من جانب المهدى إليه ، فعليه أن يرد الهدية أو قيمتها إن كانت هالكة وبهذا الرأي أخذ مشرع القانون الموحد .

أما المذهب الشافعي فيرى استرداد الهدايا فإن كانت قائمة ردت بذاتها وإن لم يمكن ردها بذاتها فبقيمتها .

إنشاء عقد الزواج في المجتمع العربي

ويقوم الزواج في المجتمع العربي على أساس الإيجاب والقبول فهو عقد لا تراد به صفقة عابرة ولا أمر وقفي سريع الزوال بل هو عقد يرد على اشتراك طرفيه في الحياة ، شركة يراد بها الدوام والاستقرار . شركة تامة في شئون الحياة متشابكة الأطراف كثيرة التبعات ، ولذا فإنه عقد جليل الشأن يجب أن يتمتع كل من طرفيه بالإرادة الكاملة والرضاء التام . ولقد أخذ المجتمع العربي بضرورة توافر الفرص الكافية لاختيار الزوج أو الزوجة قبل العقد والقيام بالتحريات اللازمة ضماناً لاستقرار الحياة الزوجية والبعد بها عن عوامل الطفرة والتمجّل الضار .

ولقد بينت الصفات التي يجب أن تكون الأساس الصحيح للزواج في مواطن كثيرة من الكتب السهاوية وخاصة القرآن الكريم كما بينت في السنة الصحيحة .

ويشترط لصحة الزواج شرطاه :

(١) حضور الشاهدين .

(ب) ألا تكون بين الزوجين علاقة محرمة .

(١) حضور الشاهدين :

يشترط أن يحصل الإيجاب والقبول بشأن الزواج في حضور شاهدين من الرجال أو رجل وامرأتين إذ لا ينعقد الزواج في الإسلام بشهادة النساء وحدهن .

ويشترط في الشاهدين : الحرية ، والبلوغ ، والعقل ، وفهم كلام الطرفين المتعاقدين ، والإسلام إذا كان كل من الزوجين مسلماً . ولا يصح العقد بحضور المجانين ومن في حكمهم أو بحضور الصبيان ولو كانوا مميزين ، كما لا يصح العقد بشهادة الأرقاء . وينفرد عقد الزواج من بين سائر العقود والتصرفات بلزوم الشهادة عليه ليقع عقداً صحيحاً شرعاً وذلك لمكانة هذا العقد

في نظر الإسلام ولما يترتب عليه من المصالح الدينية والدنيوية .
فهو جدير أن يظهر شأنه ويذاع أمره وأن يشهده الناس
تكريماً له وإعلاء لمكاته . ولأن في الشهادة عليه منعا للشهادتين
ودفعاً لألسنة السوء عن الزوجين . كما يثبت الزواج بهذه الشهادة
عند الحاجة إلى هذا الإثبات . وذلك عندما يحدث إنكار
للزواج من أحد الزوجين ؛ فإن من يحضرون العقد يستطيعون
أن يشهدوا به أمام القضاء . ويمكن أن يشهد به غيرهم ممن
سمعوا بأخباره منهم فإن الزواج مما تصح الشهادة به بناء على
الشهرة والتسامع .

(ب) ألا تكون بين الزوجين علاقة محرمة :

المحرمات من الفساق قسمان .

١ — محرمات على التأيد — يحرم على الرجل أن يتزوج
بهن أبداً كالبנות والأخوة .

٢ — ومحرمات تحريماً مؤقتاً فيحرم الزواج بهن حتى يزول
سبب التحريم ، ككون المرأة زوجة للغير أو كونها مشركة
أو كون الزوج غير مسلم .

المحرمات على التأييد

والمحرمات على التأييد ثلاثة أنواع : —

• (١) محرمات بسبب القرابة ويعبر عن صاحبها بنى الرحم المحرم وهن أربع شعب :

أ — فروع الرجل من النساء وإن نزلن فتحرم عليه ابنته وبنات ابنته وبنات ابنته .

ب — أصوله من النساء وإن علون وهن أم الإنسان وجداته من قبل أبيه وأمه .

ج — فروع أبويه وإن نزلن وهن أخواته مطلقا ، شقيقات وغير شقيقات ، وبنات إخوته وأخواته كذلك وفروعهم .

د — فروع أجداده وجداته بمرتبة واحدة وهن العمات والحالات .

أما ما دون العمات والحالات من المراتب كبنات الأعمام والعمات والأخوال والحالات فليس من المحرمات .

(٢) المحرمات بسبب المصاهرة وهن أربع شعب :

أ — من كانت زوجة أصله وإن علا ذلك الأصل سواء

أ كان من العصبات كآبي الأب أم كان من ذوى الأرحام كآبي
الأم وسواء أدخل بها الأصل أم لم يدخل .

ب — من كانت زوجة فرعه سواء أ كان من العصبات كآبن
الابن أو من ذوى الأرحام كآبن البنت وسواء أدخل بها
أم لم يدخل .

ح — أصول من كانت زوجته وإن علون سواء أدخل
بزوجته أم لم يدخل .

و — أصول من كانت زوجته وإن نزلن ولكن بشرط
الدخول بزوجه .

(٣) المحرمات بسبب الرضاع وهن ثمان شعب :

ا — أصوله من الرضاع أى أمهاته اللاتى أرضعنه .

ب — فروعه من الرضاع فتحرم عليه ابنته رضاعا وابنة
بنته من الرضاع .

ح — فروع أبويه من الرضاع وإن نزلن فيشمل أخته
من الرضاع التى أرضعتها أمه وفروعها ويشمل أخته التى رضعت
من امرأة كانت زوجة لآبيه إذا رضعت من لبن كان أبوه سبيه .
وفروعها كذلك .

و — فرع أجداده إذا انفصلن بمرتبة واحدة سواء أ سكن
جدوداً من جهة الأم أم من جهة الأب .

هـ - أصول زوجته من الرضاع كأنها التي أرضعتها وجدتها كذلك ، سواء أدخل بزوجه أم لم يدخل .

و - فروع زوجته من الرضاع إن كان قد دخل بها فتحرم عليه ابنتها رضاعا وحفيدتها رضاعا .

ز - زوجة أخيه الرضاعي وهو من كان أباً لمن أرضعته أو كان هو سبب الابن الذي رضع منه .

ح - زوجة فرعه فتحرم عليه زوجة ابنه الرضاعي وهو الذي رضع من لبن كان هو سببه كما يحرم عليه زوجة ابن بنته الرضاعية ويشمل ابن بنته الصلبية الذي أرضعته وابن بنته الرضاعية وهكذا .

ولقد ثبت التحريم بالرضاع بالكتاب وبالسنة وبالإجماع ، وتنفرد الشريعة الإسلامية بالتحريم بسبب الرضاعة لأن صلة الرضاعة كصلة النسب ، فالرضيع يتغذى من لبن مرضعته في حبرها كما يتغذى من دم أمه في بطنها فإذا رضع من لبن سيدة غير أمه أخذت حكمها واعتبرت أما له من الرضاع تحرم عليه كما تحرم عليه أمه من النسب .

وقد راعى هذا المعنى بعض الفقهاء المجتهدين كالإمام الشافعي ، وإحدى روايتين عن الإمام أحمد بن حنبل

في اشتراط خمس رضعات مشبعات . ويلاحظ أن المشروع الموحد لقوانين الأحوال الشخصية قد نص في المادة ١٤ منه على اشتراط خمس رضعات متفرقات في المامين الأولين يكتفى الرضيع في كل منها قل مقدارها أو أكثر .

ولعل الحكمة في الأخذ بهذا الرأي هو التخفيف من أثر ما تعودت عليه النساء وخاصة في الريف من إرضاع غير أولادهن بدون تفكير فيما يترتب على هذا الإرضاع من آثار أو نتائج .

المحرمات على الناقيت :

وهن النساء اللاتي كان سبب التحريم فيهن يقبل الزوال فيزول التحريم بزواله . ويكون التحريم على الناقيت في سبع أحوال .

(١) الجمع بين المحرمين : أي كل امرأتين بينهما علاقة محرمة بحيث لو فرضت إحداهما ذكراً حرمت على الأخرى فلا يصح الجمع بين الأخنتين ولا الجمع بين المرأة وعمتها . أو بينها وبين خالتها . فإن أي واحدة منهما لو فرضت ذكراً كانت الأخرى حراماً .

وقد ثبت التحريم في هذه الحالة بالكتاب في قوله تعالى : « وإن تجمعوا بين الأخنتين إلا ما قد سلف » كما ثبت بالسنة

فيما رواه أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا المرأة على ابنة أخيها ولا ابنة أختها وزاد في بعض الروايات أنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » .

ولقد اتفق إجماع العلماء على تحريم الجمع بين الأختين .
(٢) المطلقة ثلاثا على مطلقها حتى تزوج زوجاً غيره ويدخل بها ثم يفرقا وتنتهي عدتها .

(٣) زواج خامسة وعنده أربع في عصمته ولو كان حكما .
(٤) تزوج الأمة وعنده حرة فمن عنده حرة لا يجوز أن يتزوج أمة حتى يفرق عن الحرة وتنتهي عدتها وذلك لأن الزواج من الإماء ثبت لمن لا يستطيع الحرية لقوله تعالى :

« ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات » .

ولاشك أنه لارق الآن في الجمهورية العربية المتحدة وأكثر البلاد العربية فهذه المسألة أصبحت غير ذات موضوع .

(٥) زوجة الغير ومعتده فيحرم على الرجل زوجة غيره ومعتده سواء أكانت معتدة من طلاق أو معتدة من وفاة وذلك حتى لا تختلط الأنساب .

والحكمة في تحريم معتدة الغير هي أن الزواج مازال قائماً
فحق غيره بها ما زال باقياً ببقاء آثاره (١).

(٦) الملاءنة ممن لا عنها حق يكذب نفسه فمن يرمى امرأة
بالزنى من غير إنبات كامل أى أربعة شهود عدول يقام عليه
حد القذف وهو ثمانون جلدة ولا تقبل له شهادة أبداً فمن يرمى
زوجته بالزنى يكون في ذلك حرج شديد وحكمه هو اللعان .

. واللعان ان يقسم الرجل اربع مرات بالله أنه صادق
والخامسة أن عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين وتقسم هي
أربع مرات أنه من الكاذبين والخامسة أن عليها غضب الله
إن كان من الصادقين .

. فإذا حلف الرجل وحلفت المرأة فقد تم اللعان ، ومن آثاره
أن يفرق بين الزوجين فلا يتعاشرا ولا يحل له أن يعقد عليها
أبداً إلا إذا كذب نفسه — فإذا فعل أقيم عليه حد القذف وعاد
الحل فيجوز أن يعقد عليها من جديد .

والسبب في ذلك التفريق وتحريم الزواج أن الثقة بينهما قد
فقدت ولا يمكن أن يقوم زواج ليس أساسه الثقة (٢).

(١) الأحوال الشخصية قسم الزواج للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .

(٢) المرجع السابق .

(٧) من لا تدين بدين سماوى .

فهناك اتفاق بين الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج
بمن لا تدين بدين سماوى ، وهو الدين الذى كان له كتاب منزل
فى زمن نشأته وله نبي مبعوث ، فكل من تكون غير متدينة بدين
سماوى بهذا المعنى لا يحل الزواج منها وتعتبر كالمشركة لا يجوز
للمسلم العقد عليها . ومن ثم فلا يحل للمسلم أن يتزوج بوثنية
أو بوذية أو برهمية لأن كل أولئك لم يكن لهم كتاب منزل
ولم يعرف لهم نبي مبعوث ذكره القرآن .

زواج الكنائسيات :

ولقد قال جمهور الفقهاء أنه يحل للمسلم ان يتزوج الكنائسية
فيجوز له أن يتزوج اليهودية والمسيحية لقوله تعالى : «اليوم أحل
لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم
حل لهم . والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا
الكتاب من قبلكم » . وهذا النص صريح محكم فى حل نساء
أهل الكتاب . كما أن الصحابة قد اجمعوا ، إلا عبد الله بن عمر ،
على أن زواج الكنائسيات يجوز ، ولقد روى أن بعضهم تزوج
كنائسيات فعلا كطلحة بن عبيد الله . ولا شك أن الكنائسية

تلتقى مع المسلم في جوهر الفضائل الاجتماعية ، إذ أن الأديان السماوية أصلها واحد .

والكتابية تشارك المسلم في أن لها ديناً سماوياً نزل به رسول من عند الله ، وأنها تؤمن بالله وتعبده ، وتؤمن بالحياة الآخرة وما فيها من جزاء ، وبوجوب عمل الخير وتحريم الشر . ولعل في إباحة الزوج من الكتابة تقريبا بين أهل الأديان السماوية يحقق الأمر الذي يدعو إليه الإسلام وهو أن يكون الناس أمة واحدة .

زواج المسلمة بالكتابي :

وهذا النوع من الزواج غير جائز نهى النبي ﷺ عنه . ويقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن ، الله أعلم بإيمانهن ، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجوهن إلى الكفار ، لهن حل لهم ولا هم يحلون لهن » .

تعدد الزوجات

ويأخذ المجتمع العربي الإسلامي بإباحة تعدد الزوجات ، وكان هذا النظام معروفا ومباحا في الجاهلية إلى غير عدد محدود

فإن الرجال من كان يتزوج عشرة أو يزيد، وجاء في الثوراة ما يبيح التعدد لغير عدد محدود أيضا . وأول شريعة تحدد التعدد بقدر معقول هي الشريعة الإسلامية فقد حددته بأربع نساء واشترطت العدل والمقدرة وإلا فعلى الفرد أن يقتصر على زوجة واحدة .

ولقد أثيرت ضجة كبيرة حول نظام التعدد بما يتصل به من مشكلات وماله من آثار سيئة على العلاقات الأسرية التي تهدد كيان الأسرة وتؤدي بها إلى الانحلال ، غير أن الملاحظ حديثاً أن الأفراد قد انصرفوا عن تعدد الزوجات لأسباب ترجع في الغالب إلى العوامل الاقتصادية وازدياد تبعات الحياة في الوقت الحاضر ، وانتشار الوعي وارتقاء الأفراد ثقافياً وارتفاع مستوى معيشتهم ، فنسبة متعددي الزوجات لا تزيد عن مجموع المتزوجين في المجتمع العربي عامة .

ولقد قام رجال الاجتماع الغربيين بمهاجمة نظام الأسرة في المجتمع العربي بشأن ظاهرة تعدد الزوجات ، غير أن الأخذ بهذا النظام أخف ضرراً من المعمول به هناك من الاقتصار على زوجة واحد ومعاشرة العديد من النساء معاشرة غير قانونية ولا شرعية عندهم وهو المعروف والمنشر في البلاد الغربية .

وتكشف الإحصائيات الحديثة على أن نظام تعدد الزوجات في المجتمع العربي أخذ في الانكماش تدريجياً كما نوهنا ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة المتزوجين بـ زوجة واحدة في الجمهورية العربية المتحدة ٩٦ ٪ من مجموع المسلمين المتزوجين ونسبة المتزوجين بائنتين ٣٤ ٪ ، أما المتزوجون بأكثر من اثنتين فنسبتهم ٢ ٪ . وفي العراق نجد أن نسبة المتزوجين بـ زوجة واحدة ٩٢ ٪ والمتزوجين بائنتين ٧ ٪ أما المتزوجين بأكثر من ذلك فنسبتهم ١ ٪ — وفي الأردن تبلغ نسبة المتزوجين بواحدة ٩٤ ٪ ومتعددي الزوجات ٦ ٪ — وفي لبنان تهبط النسبة إلى ٣ ٪ . وهذه النسب تشير إلى أن نظام تعدد الزوجات قد انصرف عنه الناس لقلة دواعيه ، وأن المشاكل المترتبة على التعدد الآن لم تعد ذات خطر بارز على الحياة الأسرية في المجتمع العربي ، ولقد أخذ المشروع الموحد بفكرة جديدة في موضوع التعدد فنص في المادة ١٠٨ على أنه « إذا تزوج الرجل على زوجته حقاً للزوجة السابقة أن تطلب فسخ زواجها منه ما لم ترض بزواجه الجديد . وإذا كانت الزوجة الجديدة لا تعلم أنه متزوج من غيرها فلها حق طلب الفسخ » . وهذا مأخوذ من فقه الحنابلة . وجاء بالمذكرة التفسيرية في هذا الشأن أن الحكمة من ذلك أن

المفروض في الزواجين السابق واللاحق أن المرأة قد تزوجت بالرجل وهي تعلم أنها مستقلة به فيفرض بينه وبين السابقة شرط ملحوظ مقدر ألا يكون متزوجاً عليها . كما يفرض بينه وبين الجديدة شرط ملحوظ ألا يكون له زوجة سواها ، فإذا تزوج الرجل فقد اختل الأساس الملحوظ بالنسبة إلى الزوجة السابقة فتعطى حق الفسخ إن لم ترض كما أن وجود زوجة له لا تعلم الجديدة بوجودها يختل معه الأساس الملحوظ في تعاقدته مع الجديدة فتعطى أيضاً حق الفسخ إن لم تعلم ولم ترض تخريباً على قاعدة الشروط العقدية المأخوذة من فقه الحنابلة إذ من المعروف عندهم أن الشرط الملحوظ كالشرط الملقوظ ، وقد افاض ابن القيم في «زاد الماعاد» في هذا المعنى .

ولاية الزواج

يثبت للولي على النفس حق تزويج الصغير أو الصغيرة والمجنون والمجنونة ، والمعتوه والمعتوهة لعدم استطاعتهم مباشرة هذا العقد ، ولراجع في مذهب الحنفية أن المرأة البالغة العاقلة تملك أن تستبد بعقد زواجها بدون إذن الولي ولا حضوره وتملك أن تبشر العقد بنفسها ، كما تملك إجراء العقود والتصرفات التي

يملكها الرجال ، غير ان محاسن العادات وحسن الآداب تجعل من اللائق ان تسلك المرأة لإجراء العقد إلى وليها ، وعند الحنفية والجمهور أنه لا تجبر المسكفة على الزواج بمن لا ترضاه ولو كان كفئا سواء أكانت ميما أم بكرا ، فإذا أريد تزويجها فلا بد — لصحة العقد — من الرجوع إليها ومعرفة رضاها — فإن كانت ميما لزم أن تعبر عن رضاها بالقول أو بالفعل ولا يكتفى منها بالسكوت .

وحكم البكر أن يكتفى منها — كدليل على الرضا بالزواج — بالسكوت أو التبسم أو الضحك في غير سخرية أو بالبكاء الخفيف الذي لا يدل على الكراهية والسخط ^(١) . ولقد جاء المشروع الموحد بنص جديد حدد به سن الزوجين .

قانونه تمديد سن الزوجين :

نص المشروع الموحد في هذه الناحية على ألا يزيد عمر الزوج عن ضعف عمر الزوجة وكذلك الزوجة لا يزيد عمرها عن ضعفه

١ — أحكام الأحوال الشخصية للدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج .

متى جاوز كل منهما الستين من عمره ، وللقاضى فى حالة الضرورة ان يأذن بالزواج لمصلحة ظاهرة .

والفكرة التى استوحاها المشروع هى توفير الطمانينة والاستقرار المالى والعائلى للزوجة ووجوب التناسب بين طرفى الزواج ؛ ولكن لا يخلو هذا من تدخل فى الحرية الشخصية وتقدير الزوجة لمصلحتها ، ولذلك استسكرا أكثر الدارسين للمشروع هذه الفكرة ، وخصوصا أن الوعى قد قلل من التدخل فى إرادة المرأة والتأثير عليها من قبل أوليائها .

الحقوق المشتركة بين الزوجين

ومتى قامت الأسرة على الدائم التى يقرها الشرع تحدت الحقوق والواجبات الأسرية . وتتفاوت مراتب هذه الحقوق والواجبات بمقدار قرب الفرد او بعده عن قطبى الرحم فى الأسرة .

ويرتب الشرع الإسلامى بمقتضى عقد الزواج حقوقا مشتركة للزوجين ، كما يرتب حقوقا للزوجة . وأهم حق مشترك بينهما فى هذا الشأن هو حل العشرة الزوجية بينهما وحل ما تتطلبه الطبيعة الإنسانية مما هو محرم إلا بالزواج .

ويتبع هذا الحق الأساسى حقان آخران — هما حرمة المصاهرة التى ربطت بين أسرتين وجعلتهما كاسرة واحدة وثبوت التوارث بين الزوجين لأن صلة الزوجين بسبب حل العشرة بمثابة القرابة ، ولما كانت القرابة تثبت الميراث فإن الزوجية أيضا تثبت الميراث .

حقوق الزوج

وحقوق الزوج على زوجته هى الطاعة والتأديب والقرار فى بيت الزوجية وثبوت نسب الولد منه إن اتت به على فراش الزوجية الصحيح والقيام على شئون البيت ورعايته وخدمة الأولاد .

الطاعة والتأديب :

للزوج على زوجته حق طاعته إذ قال تعالى : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » وجعلت هذه الدرجة للرجل لأنه أقدر على فهم الحياة . والدرجة التى عنتها هذه الآية لها نظير فى آية أخرى فى قول الله تعالى : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا

من أموالهم » فمن حق الرجل على زوجته أن تكون مطيعة له
متجنبية لأذيائه عاملة على مرضاته ، وأن تكون صالحة حافظة لغيره
فى نفسها وماله ، ومن حقه عليها كذلك أن تتقى الله فى ماله وأن
تنظر إليه نظرة الحكمة والتبصر وأن تتأدب بآداب الدين ،
وله عليها حق الموعظة والتأديب إذا ما ظهرت عليها أعراض
النشوز فى الحدود التى رسمها الله سبحانه وتعالى أخذا بقوله
تعالى : « واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واجبروهن
فى المضاجع واضربوهن » .

فقد أباح الشارع للرجل تأديب زوجته إذا ما ظهر له أنها
خرجت عن سواء السبيل .

والتأديب له حد أدنى وهو النصيح والإرشاد وحد أقصى
وهو الضرب غير المبرح وغير الشائن .

فوسائل التأديب كما وردت بالقرآن الكريم هى الوعظ
والهجر فى المضجع والضرب . وهذه الوسائل مرتبة ترتيبا
تصاعديا بحيث لا يجوز استعمال إحداها إلا إذا استنفدت
الوسيلة التى قبلها وتبين أنها عديمة الجدوى .

فإذا أفادت إحدى الوسائل فلا يصح تركها إلى ما هو

أشد منها وذلك أخذا بقوله تعالى : « فَإِنْ أَطَعْتُمْكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً » .

وهذا التنوع والترتيب في العقوبة يرجع إلى تنوع طبائع النساء فتحترف وسائل التأديب باختلاف طبائعهن .

فن النساء من تكفي الإشارة في تأديبها ومنهن من لا تكفيها الإشارة فيصلحها الإعراض عنها بهجر مضجعهما فإن ذلك يشق عليها فترجع للصالح . ومنهن من لا يجدي معها إلا الضرب . والضرب المباح هو الضرب الذي لا يكون شديداً ولا شائماً (١) . كالضرب بالنعل أو على الوجه . فلقد روى أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله ﷺ سأله رجل : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : « تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت » .

ولقد طالع مشروع القانون الموحد موضوع الطاعة بنصوص جديدة قضت على مصدر الشكوى في النصوص الحالية — فنصت المادة ٦١ من المشروع على أنه إذا امتنعت الزوجة عن متابعة

(١) البدائع جزء ٢ ص ٢٣٤ .

زوجها إلى منزل الزوجية. بلا مسوغ سقط حقها في نفقتها مدة
الامتناع سواء أكان محكوما عليها بالمتابعة أم لا ويمود حقها
في النفقة بعودتها إلى متابعته .

كما نصت المادة ٩٤ على أنه لا يجوز بحال من الأحوال
تنفيذ الحكم على الزوجة بالمتابعة (بالطاعة) عن طريق
الإكراه البدني .

وهكذا قضى المشروع على ما يجري عليه العمل الآن
في هذا الشأن ، الأمر الذي يتنافى مع كرامة الزوجة ويجعل
من العسير استمرار الحياة الزوجية في جو مشحون
بالتحدي والإثارة .

ونصت المادة ٩٦ على أنه يجوز لكل من الزوجين قبل
الدخول أو بعده أن يطلب من المحكمة التفريق بسبب مضارة
أو شقاق من الآخر لا يستطاع معه دوام الزوجية (وهو
الراجع في مذهب المالكية) فإذا ما ادعى أحدهما ذلك
جمعتهما المحكمة في جلسة سرية وبذلت ما في وسعها للإصلاح
بينهما فإذا تعذر الإصلاح عينت المحكمة حكّمين للتوفيق
أو التفريق وحلفت كلا من الحكّمين اليمين على أن يقوم بمهمته
بعدل وأمانة .

ويلاحظ ان تحاييف الحكّمين هو حكم جديد أتى به المشروع وهو أكثر ضماناً وأطمئناناً للمهمة الملقاة على عاتق الحكّمين . ونصت المادة ٩٨ على أنه « لا يؤثر في سير عمل الحكّمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم بعد تبليغ الدعوة إليه بكتاب مسجل .

وإذا كان المشروع قد اشترط وصول الدعوة بكتاب مسجل فإن ذلك لا يكون مانعاً من التحايل على عدم إبلاغ الدعوة إلى ذلك الطرف .

ونحن نرى أنه ما دام المقصود هو الإعلان والتأكد من وصول تلك الدعوة إلى الطرف المعلن إليه نرى أنه ينبغي ألا يكتفى بكتاب مسجل بل يجب أن يكون ذلك الكتاب المسجل مصحوباً بعلم وصول للتأكد من وصول الخطاب إليه شخصياً وبذلك لا يكون هناك شك في أن كتاب الدعوة قد وصل إلى صاحبه .

وأشارت المادة ٩٩ من المشروع إلى أنه « إذا هجّز الحكّمان عن الإصلاح اقترحا التفريق بطلقة بائنة من غير عوض أو بعوض تبعاً لما إذا كانت الإساءة من الزوج أو من الزوجة ، كلها أو أكثرها .

وإذا جهل الأمر، فإن كان الزوج هو طالب التفريق رافضت المحكمة دعواه ، وإن كانت هي طالبة التفريق قرر الحَكَمُ مخالعة جبرية على نصف المهر ونصف الهدايا . وإذا كانت الهدايا مستهلكة ألزمت الزوجة بنصف قيمتها مقدرة يوم المخالعة على ألا تزيد عن قيمتها يوم الشراء .

ونصت المادة ١٠٠ في الفقرة (١) على أنه « على الحَكَمِ أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملا على الأسباب التي بنى عليها فتحكم بمقتضاها . »

ونصت الفقرة (ب) : « وللمحكمة تعديل قرار الحَكَمِ إذا وجدته مخالفا لأحكام القانون كما أن لها أن ترفض دعوى التفريق إذا وجدت أن أسباب الشقاق تافهة يمكن زوالها أو إذا كانت الإساءة كلها أو أكثرها من الجانب طالب التفريق . »

الحكم المرجح :

ولقد أباحَت. المادة ١٠١ من مشروع القانون الموحد للقاضي أن يضم حكما ثالثا مرجحا يتفق عليه الزوجان أو يختار هذا الحكم بمفرته من تتوافر فيه شروط الحَكَمِ ويكون

أجنبيًا عن الزوجين ، فنصت على أنه إذا ما اختلف
الحكماء فللقاضي أن يضم إليهما حكما ثالثا مرجحا يتفق عليه
الزوجان ، فإن لم يتفق عليه اختارت المحكمة مرجحا ثالثا
تتوافر فيه الصفات المشروطة في الحكمين ويكون أجنبيًا
عن الزوجين :

وجاء بنص المادة ١٠٢ منه : « ويرفع المحكمون الثلاثة
تقريرهم بالاتفاق أو بالأغلبية إلى المحكمة لتفصل فيه وفقا لما هو
مبين بالمادة ١٠٠ سالفه الذكر .

ترغيب الزوج في حسن عشرة المرأة :

ويروى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قال
رسول الله ﷺ : « إن من أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا
وألطفهم بأهل بيته » رواه الترمذي .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ :
« استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج وإن أعوج
ما في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل
اعوج ؛ فاستوصوا بالنساء » . رواه البخاري ومسلم .

التحذير من إفشاء السر :

ولقد حذر الرسول الكريم من إفشاء السر ولا سيما ما كان بين الزوجين ، فمن أبي سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إن من شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ثم ينشر أحدهما سر صاحبه » . وفي رواية أخرى « إن من أعظم الأمانة عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضى إلى امرأته وتفضى إليه ثم ينشر سرها » . رواه مسلم وأبو داود .

ترغيب المرأة في الوفاء وطاعة زوجها :

ولقد وردت عن الرسول ﷺ عدة أحاديث صحيحة تقتطف منها الأحاديث الآتية :

فيروى عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة » . رواه ابن ماجه والترمذى .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها

دخلت من أى أبواب الجنة شاءت » . رواه ابن حبان .
وعن عائشة رضى الله عنها قالت : سألت رسول الله ﷺ :
« أى الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها ، قلت : فأى
الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال : أمه » . رواه البزار والحاكم .
ويروى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : جاءت امرأة
إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، أنا وافدة النساء إليك .
هذا الجهاد كتبته الله على الرجال ، فإن يصيوا اجروا ، وإن قتلوا
كانوا أحياء عند ربهم يرزقون ؛ ونحن معشر النساء نقدم عليهم
فدليا من ذلك ؟ فقال رسول الله : أبلغى من لقيت من
النساء أن طاعة الزوج واعترافها بحقه يعدل ذلك ، وقليل منكن
من يفعله » . رواه البزار .

وعن أنس بن مالك رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ قال :
« ألا أخبركم برجالكم فى الجنة ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال :
النبي فى الجنة ، والصديق فى الجنة ، والرجل يزور أخاه . ألا أخبركم
بنسائكم فى الجنة ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : كل ودود ولود
إذا غضبت أو أسىء إليها أو غضب زوجها قالت : هذه يدى
فى يدك لا اكنحل بغمض حتى ترضى » رواه الطبرانى . وعن
عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال :

« لا ينظر الله تبارك وتعالى إلى امرأة لا تشكر زوجها وهي لا تستغنى عنه » . رواه النسائي والبخاري . وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا تؤذى امرأة زوجها في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين : لا تؤذيه قاتلك الله فإنما هو عندك دخیل يوشك أن يفارقك إلينا » — رواه ابن ماجه والترمذی .

حقوق الزوجة

وللزوجة على زوجها حقوق أولها العدل ، وثانيها المهر ، وثالثها النفقة .

العدل :

إذا كان للرجل على زوجته حق الطاعة والتأديب والمنع من الخروج فإنه مسئول عن إقامة العدل مع زوجته .

والعدل مع الزوجة أن يعاملها زوجها بما يجب أن تعامله به ذا كرا قول الله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » كما قال سبحانه : « وطأشروهن بالمعروف » .

فإذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من زوجة واحدة فإن

عليه أن يعدل بينهما بأن يسوى في المعاملة الظاهرة بينهما، وذلك شرط لحل التعدد ديناً، فقد قال تعالى : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ » ١ .

والعدل الظاهر هو المطلوب ، أما المساواة في الميل العاطفي فليست بمطلوبة ، ولذلك كان النبي ﷺ يقسم بين زوجاته ثم يقول : اللهم إن هذا قسمي فيما أملك ، فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أملك .

وكان رسول الله ﷺ يعدل بين زوجاته حتى وهو مريض حتى أذن له بالقرار في بيت السيدة عائشة رضي الله عنها (١) . ومن العدل الظاهر كذلك أن يسوى الرجل في النفقة بفروعها الثلاثة من طعام وسكن وكسوة بين زوجاته .

المهر :

وهو حق من حقوق الزوجة على زوجها . ولقد أوجبه الإسلام ، من المال أو المنفعة التي تقوم بالمال ، حقاً للمرأة على الرجل في عقد زواج صحيح ، أو دخول يشبهه أو دخول مبنى على عقد فاسد .

١ — الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة .

والمهر في أصله ليس شرطاً لصحة الزواج ولا شرطاً في
نفاذه ولا في لزومه وإن كان يتعلق حق الأولياء بإتمامه إلى مهر
المثل إذا زوجت المرأة المكلفة نفسها بأقل منه ، ومن ناحية
أخرى فإن المهر واجب في كل زواج ، وقد أكد الشارع
وجوبه في الزواج إظهاراً لمسا له من الخطر والمكائنة فلا يملك
أحد إخلاء الزواج من المهر فإذا لم يسم في العقد مهر أو اتفق
على الزواج بغير مهر كان المهر لازماً ويكون الواجب هو
مهر المثل (١) .

ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن المهر ليس له حد أعلى غير
أه لا ينبغي المغالاة فيه أما أقل الواجب منه ففيه خلاف بين
الأئمة لأن القرآن لم يبين أقل المهر ولم يرد عن الرسول ﷺ
حديث صحيح يجعل للمهر حداً أدنى . والمعمول به في أكثر البلاد
العريقة أن أقل المهر عشرة دنانير كما هو المذهب الحنفي . وبلاد
العرب تسير على مذهب مالك الذي يعتبر أقل المهر ربع دينار .
ويجوز أن يقدم بعض المهر ويؤجل الباقي إلى أجل محدد .

١ — أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للدكتور
الشيخ عبد الرحمن تاج .

أو إلى أقرب الأجلين وهما الطلاق والوفاة، فلا يلزم إذن تقديم كل المهر عند إجراء العقد أو قبل الدخول .

متاع البيت :

إذا تبرع الأب وجيز ابنته البالغة من ماله : فإن سلمها في حال صحته كان ملكا خالصا لها وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه .

أما إذا كانت البنت صغيرة فإنه بمجرد شراء الجهاز لها تتم الهبة ، لأن الشراء لها بمنزلة الإيجاب من أبيها وهو وحده كاف في تمام الهبة إذا كانت من الولى لمن هو في ولايته .

وإذا مات الأب قبل أن يدفع ثمن الجهاز الذى اشتراه في حال صحته لابنته فإن ثمنه يكون ديننا في تركته ولا سبيل للورثة على الصغيرة بشأنه .

وإذا جهز الأب ابنته من مهرها وبقي عنده شيء منه بعد التجهيز فهو ملك لابنته فلها مطالبة به لأنه ملك خالص لها تفعل به ما تشاء .

ولذا لا تجبر على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره .

ولا يجبر أبوها على تجهيزها إذ أن المهر مدفوع إليها في مقابل الاستمتاع بها فقط .

فلو زفت بجهاز قليل ، لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلا ، فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه . ولا نقص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه وإن بالغ الزوج فيه رغبة في كثرة الجهاز .

ولما كان الجهاز هو ملك للزوجة وحدها فليس للزوج أى حق فى شيء منه بل عليه هو وحده أن يقوم بفرش البيت وإحضار ما يلزمه من المتاع والأدوات كما يلزم بكسوتها والإنفاق عليها . وليس له أن يجبرها على فرش أمتعتها ولا تقديم شيء منها له ولأضيافه . وإنما له الانتفاع بها بإذن منها .

ولو اغتصب الزوج شيئا من الجهاز حال قيام الزوجية أو بعد انحلال عقدتها فلها مطالبتة به أو يسدله من مثل أو قيمة ما استهلكه أو هلك عنده .

وعند الإمام مالك يجوز للزوج أن ينتفع بجهاز زوجته الانتفاع الذى جرى به العرف ^(١) .

١ — الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ إبراهيم أحمد .

النفقة :

وهي حق من حقوق الزوجة على زوجها بمقتضى عقد الزواج، ولذلك تجب النفقة على الزوج ولو كانت الزوجة غنية وسواء أكانت مسلمة أم كانت كثرانية .

ولقد ثبت وجوب نفقة الزوجة على زوجها بالقرآن الكريم وبالسنة الصحيحة وبالقياس والإجماع .

والنفقة في العقد الصحيح هي نظير الاحتباس المقرر لمنفعة الزوج حتى يمكنه استيفاء أحكام عقد الزواج .

ولقد اتفق الفقهاء على أنه لا نفقة للزوجة إذا مرضت قبل الزفاف ولم تستطع الانتقال إلى بيت زوجها لأن المرض قد منع الاحتباس . فإذا كان يمكن للزوجة المريضة الانتقال فالنفقة واجبة لها إلا إذا طلبها زوجها وامتنعت .

أما إذا فوتت المرأة على الرجل حق الاحتباس بغير حق فلا نفقة لها وتمد ناشزة ومن حالات النشوز ما يأتي (١) .

(١) إذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى منزل الزوجية بغير سبب شرعي وقد دعاها زوجها إلى الانتقال وأعد لها

(١) الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ محمد أبو زهره .

مسكناً لائقاً؛ وكذلك إذا خرجت من منزله بغير إذنه واستمرت ناشزه .

(ب) إذا كانا يقيان في بيت تملكه الزوجة بإذنها ثم منعه من الدخول ولم تطلب منه الانتقال إلى مسكن يعمه وترك له فرصة البحث .

(ج) المحبوسة ومثلها المفضوبة فظاهر المذهب الحنفى أنه لا نفقة لها إذا كان الحبس قبل الزفاف أما إذا كان الحبس بعده فإن كان في قدرة المرأة التخلص منه كأن يكون لدين تستطيع أدائه فلا نفقة لها كذلك . أما إذا كان الحبس بعد انتقالها لبيت زوجها ولم تستطع تلافيه فقد اختلف الفقهاء في الحكم ، فعند أبي يوسف أن النفقة تجب لها لأنها معذورة في ذلك .

(د) المحترقة التي لا تقر في المنزل فلا نفقة لها إذا طلب منها زوجها القرار في بيته فلم يجبه إلى طلبه لأن احتباسه لها في هذه الحالة لم يكتمل .

المسكن :

ويلتزم الزوج بأن يعد لزوجته مسكناً لائقاً مستوفياً لكافة الشرائط وعلى حسب قدرته بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها ، إن كان لها مال .

أجر المسكن :

إن الجارى عليه العمل الآن بالنسبة لأجر المسكن يتركز في مبدئين أساسيين :

- ١ - المرأة لا تستحق أجر مسكن إذا كانت تسكن في ملكها واشترطت ذلك على الزوج ولها مع ذلك ان تطلب الانتقال إلى مسكن يعد لها وإن لم يفعل فلها بدل اجرة المسكن .
- ٢ - ان الأب يلتزم بأجرة مسكن الصغير كاملة لأن الحاضنة تسكن في مسكن حضنة الصغير تبعاً له إذا لم يكن لها منزل تملكه او تسكنه .

وقد عالج المشرع هذه الناحية فنص في المادة ١٦٤ على أن الحاضنة ولو سكنت في ملكها تستحق على من يجب عليه نفقة المحضون أجرة عن سكناه معها بنسبة ما يخصه من هذه السكنى على ان لا تتجاوز ربع مجموع أجرة المسكن اللازم لها . وهكذا فإن الأب أصبح لا يتكلف من اجر مسكن الصغير إلا ما يخصه وما يحتاج إليه كإنه ، علاجاً للحالة الأولى ، إذا سكنت المطلقة في ملكها مع الصغير فإنها تستحق أجرة مسكن كما كانت تستحق لو سكنت بالأجرة .

أهلية الزوجية واستقلال ذمتها المالية :

والزوجة في الأسرة العربية لها أهلية كاملة ما دامت بالغة عاقلة رشيدة وليس لوليها سلطان مالى عليها ، وذمتها منفصلة عن ذمة وليها وعن ذمة زوجها ، فلها ان تتولى شئون نفسها ولكل من الزوجين حق التصرف فى ماله من غير تدخل الآخر فى شئونه . وفى هذا دليل على أن المجتمع العربى قد سبق المجتمع الغربى بنحو أربعة عشر قرنا من الزمان فى بيان أهلية المرأة الكاملة وولايتها فى التصرف فى مالها .

حقوق الأولاد

ببوت النسب :

وببوت نسب الولد من أبيه حق للولد نفسه وذلك لأنه محتاج إليه لدفع المعايرة عن نفسه .

وهو كذلك حق للوالد لأن من حقه صيانة ولده من الضياع .

وهو أيضاً حق للزوجة لأن من حقها أن تدفع عن نفسها تهمة الزنى .

ولقد قررت الشريعة الإسلامية ان النسب لا يثبت إلا إذا جاء الولد من فراش صحيح وهو المرتب على زواج صحيح شرعا أو من فراش هو في حكم الفراش الصحيح قصد منه إلى عدم إضاعة الأنساب أو اقرّ به إقرارا مستوفيا شروط الإقرار ولا يذكر انه من زنى لمن هو مجهول النسب .

المتبنى :

وتوجد في بعض الأسر العربية ظاهرة التبني . ولقد انحدرت هذه الظاهرة إلى المجتمع العربي من الجاهلية . فكان الولد المتبنى في الجاهلية في مركز الابن الحقيقي . فإذا تبني شخص ولدا ألحق بنسبه سواء كان الولد معروف الأصل أو مجهوله .

غير ان الإسلام قد حارب التبني لمن هو معروف النسب وغيره ، ونفى أن يكون التبني سببا لثبوت نسب من عرف نسبه وغيره فقال الله تعالى (وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، ادعواهم لأبائهم هو أوسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فأخوانكم في الدين ومواليكم ، وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفورا رحيمًا) .

ونحن نود في هذا المقام أن نوجه نظر الدول العربية وحكوماتها والهيئات المسؤولة إلى ضرورة العناية بالأولاد اللقطاء ومن على شاكلتهم بما يكفل لهم الحياة السعيدة . ولقد نصت المادة ١٥٠ من مشروع القانون الموحد على أن « التبني لا يثبت به النسب ولو كان الولد المتبنى مجهول النسب » .

كما نصت المادة ١٤٧ منه على أن « الإقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لمجهول النسب يثبت به النسب من المقرر إذا كان فرق السن بينهما يحتمل هذه البنوة بشرط تصديق المقر له إن كان بالغاً » .

وجاء بالمشروع نص خاص بنسب ولد الزنى فنصت المادة ١٥٠ منه في فقرتها الثانية على أنه « لا يثبت نسب ولد الزنا من الزاني إلا إذا أقر بنسبه مطلقاً دون إسناد إلى الزنى » .

ونحن نقر هذا الرأي الذي جاء بمشروع القانون الموحد ونرى فيه علاجاً لمن زل من الشبان وأثمرت علاقته ولداً غير شرعي . فإذا كان متأكداً من أن هذا الولد منه أباح له القانون أن يقر بنسبه بشرط ألا يسند هذا الولد إلى العلاقة الآثمة وعلى الزنى فيكفي سكوته عن سبب العلاقة وفي هذه الحالة يحمل

سكوته وعدم تصريحه بالزنى بأنه من فراش صحيح وإن لم ينخفض
لأحكام القانون في إثبات الزواج .

الرضاع :

الطفل في بداية حياته بعد الولادة يحتاج في غذائه إلى رضاع
لبن المرأة أو ما يماثله .

ولقد أوجب الله سبحانه وتعالى على الأم أن ترضع ولدها
ولا تمتنع عن ذلك أو تتضرر منه فقال : (والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ولهذا أمد
الله المرأة باللبن لتغذية وليدها كما أودع في قلبها الشفقة والحنان
للقيام بهذا الأمر

فإذا قامت الأم بإرضاع ولدها الصغير فإنها لا تستحق
أجرة عن إرضاعه إن كانت زوجة لأبيه أو معتدة منه من طلاق
رجعى لأن الإرضاع واجب عليها شرعا ويحدث إدرار اللبن
بإتفاق الزوج عليها .

أما إذا كانت المرأة أجنبية عن والد الصغير بأن لم تكن
زوجته ولا معتدته فإنها تستحق أجرة على قيامها بإرضاع
الطفل لأنه لا نفقة لها على هذا الوالد فيجب لها ما يعوضها عن
المنفقة وهو أجرة الرضاع .

وتقدر الأجرة المستحقة لها بأجرة المثل . ويرى أبو حنيفة
وصاحبه أن مدة الرضاع التي تستحق عنها أجرة للأُم سنتان .

الحضانة :

ويثبت على الصغير منذ ولادته ثلاث ولايات .

الأولى : ولاية الترية وهي ما تسمى بالحضانة .

الثانية : الولاية على النفس .

الثالثة : الولاية على المال .

ويعرّف الفقهاء الحنفية الحضانة بانها القيام على تربية الولد
لمن له حق الحضانة . (١) .

والشافعية يعرفونها أنها تربية من لا يستقل بأموره بما يصلحه
ويقويه عما يضره ولو كان كبيرا مجنوناً ، كأن يتعهد به غسل
جسده وئبابه ودهنه وكحلّه وربط الصغير إلى المهد وتحريكه
لينام . (٢) .

والحضانة كما هي حق للصغير تثبت ^{بأبها} ~~بأبها~~ حقاً لأقربائه
المحارم من النساء أولاً فإذا لم يوجد منهن من يصلح للحضانة

(١) ابن عابدين جزء ٢ .

(٢) الإقناع جزء ٢ .

انتقل هذا الحق إلى عصبته من الرجال وكذلك حتى لا يضيع الصغير .

ويرتب الفقهاء أصحاب الحق في الحضنة من النساء على النحو الآتي (١) .

١ — الأمهات ، وتليها أم الأم ، وإن علت ، ثم أم الأب ، وإن علت .

٢ — الأخوات ، وأولاهن الأخت الشقيقة ، ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة ، ثم بنت الأخت لأم . أما بنت الأخت لأب ، فهي مؤخرة في الاستحقاق عن الحالة .

٣ — الحالات وأولاهن ، الحالة الشقيقة ، أى أخت الأم ، لأب وأم ثم الحالة لأم ، ثم الحالة لأب ، ويلى الحالات في الاستحقاق بنت الأخت لأب .

٤ — بنات الإخوة وأولاهن بنت الأخ الشقيق ثم بنت الأخ لأم ، ثم بنت الأخ لأب .

٥ — العمات وأولاهن ، العممة الشقيقة ، ثم العممة لأم ، ثم العممة لأب .

(١) الأحوال الشخصية — حقوق الأولاد والأقارب للأستاذ محمد الحسينى .

٦ — خالات الأم وعماتها ، ثم خالات الأب وعماته .

وإذا لم يوجد من تحضن الصغيرة من النساء المحارم أو وجدت ولم تكن أهلها، انتقل هذا الحق إلى عصبتة من الذكور حسب ترتيب استحقاقهم في الميراث فيقدم الأب فالجد وإن علا ثم الأخ الشقيق فالأخ لأب .

سروط الحاضنة :

ويشترط في الحاضنة أن تكون حرة بالغة عاقلة، وأن تكون قادرة على القيام بشئون الصغير، وأن تكون أمينة على نفسه وماله وخلقه، وألا تكون مرتدة، وألا تمسكه عند غير ذى رحم محرم منه .

كما يشترط ألا تكون الحاضنة متزوجة بغير ذى رحم محرم من الصغير، لأنها تكون قد أمسكت عند أجنبي عنه قد لا يعطف عليه فيتعرض الصغير لنظرات الكراهية ، ويشعر بالجنونة مما يسبب له آلاما نفسية . فإذا طلقت من الأجنبي استردت حقها في الحضانة .

اتحاد الدين بين الحاضنة والطفل :

واتحاد الدين بين الحاضنة والطفل ليس بشرط، فإذا تزوج مسلم بمسيحية ورزق منها بفتاة وافتراقا فإن كون البنت مسلمة

لأنها تتبع أباهما ديناً لا يمنع حق الحاضنة في الحضانة ويستمر حقها ثابتاً مع اختلاف الدين إلا إذا كان يخشى على الطفل إفساد دينه بأن كان في سن التمييز يعقل الأديان ويفهمها ويحتمل أن يتأثر بدينها . أو كان الطفل لم يبلغ سن التمييز ولكن ثبت أنها تحاول تلقينه دينها وتنشئته عليه وعند ذلك ينزع الصغير من يد حاضنته . وتجب للحضانة أجره إن لم تكن الزوجية قائمة بين الحاضنة وبين والد الصغير ولم تكن معتدة من طلاق رجعي أو بائن . وتكون أجره الحضانة واجبة في مال الصغير إن كان له مال لأن نفقته في ماله وأجره الحضانة من النفقة .

انتهاء الحضانة :

وتنتهى الحضانة ببلوغ الصغير السن التي يستغنى فيها عن خدمة النساء .

ولقد نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة ، إذا تبين أن مصلحة الصغير تقتضى ذلك . فإذا بلغ الصغير هذه السن فلا يجوز للقاضي أن يحكم ببقاء الصغير عند حاضنته .

ولقد اشتمل مشروع القانون الموحد على عدة نصوص في الحضانة وشروط الحاضنة حوت بعض التعديل فيما يجرى عليه العمل الآن ونورد منها ما يلي : —

رفع سن الحضانة الاختيارى للبت من تسع إلى اثنتى عشرة سنة بدلا من تسع إلى إحدى عشرة ولولد من سبع إلى عشر بدلا من سبع إلى تسع فنصت المادة ١٦٨ من المشروع على أنه (ينتهى حق الحضانة متى أتم الصغير سبع سنين . وللصغيرة تسع سنين . وللقاضى بناء على طلب الحاضنة أو الحاضن أن يمد هذا الحق مدة إضافية لا تتجاوز ثلاث سنين إذا تبين أن مصلحة الصغير أو للصغيرة تقتضى ذلك ولا تستحق فى هذه المدة الإضافية أجر حضانة) . ونحن نرى فيما جاء بالمشروع من إسقاط أجر الحضانة فى المدة الإضافية تعديلا قصد به المشروع منع التحايل والإثراء على حساب الطرف الآخر ، ولكن فيه اذى للحاضنة ، إذ ان القضاء مع تقريره ان المدة الإضافية لمصلحة الطول يمنع الحاضنة من اجرتها المقررة شرطا وقد تكون فقيرة . ونصت المادة ١٦٠ من المشروع على انه يشترط فى الحاضنة ان تكون بالغة عاقلة امينة على الولد قادرة على تربيته وصيانتة غير مرتدة عن الإسلام .

كما نصت المادة ١٦٢ منه على « ان الحاضنة غير المسماة تستطيع ان تحضن ابن المسلم حتى يبلغ سن الخمس سنوات كأقصى حد » . ونصت المادة ١٦٦ على انه « إذا تزوجت الحاضنة بأجنبي عن الصغير فللقاضى أن يمنحها من الحضانة إذا كان ذلك ينافى مصلحة الصغير » .

اى ان الحكم أصبح منوطا لصالح الصغير لا بمجرد الزواج بالأجنبي وهذا لإصلاح جوهرى لما عليه العمل الآن من أن زواج المرأة الحاضنة بالأجنبي مسقط للحضانة إطلاقا دون بحث لمصلحة الصغير .

التطفل الاجتماعى فى الأسرة العربية :

وترتكز الحياة فى الأسرة العربية على قاعدة أساسية من التكافل الاجتماعى ويظهر ذلك بوضوح فى الحالات الآتية : —

(١) نفقات الأقارب :

ويحددها مذهب الإمام أبى حنيفة، وهو المذهب الذى تتبع احكامه فى معظم البلاد العربية بقوله : « القرابة التى توجب النفقة هى القرابة المحرمية أى التى تحرم الزواج » فالأعمام والعمات والأخوال والحالات يجب نفقتهم على أقاربهم .

ولقد أوصى المجتمعون في حلقة الدراسات الاجتماعية التي عقدت في دمشق سنة ١٩٥٣ بالأخذ بمذهب الإمام أحمد ابن حنبل في موضوع نفقة الأقارب وهو المذهب المتبع في المملكة العربية السعودية ، وتعميم مفهوم القرابة بحيث تشمل الأقارب والأباعد في نطاق الأسرة وأبقت من مذهب أبي حنيفة نفقة الأخوة على فروعهم .

ولكن المشروع الموحد لم يأخذ بذلك كله بل اشترط المحرمية في وجوب النفقة وأخضع مقدار النفقة الواجبة لنسبة حصة كل وارث ، وفي هذا تنص المادة ١٧٤ منه على أن « نفقة كل إنسان في ماله إلا الزوجة فإن نفقتها على زوجها » . ونصت المادة ١٧٥ على أن : « نفقة الصغير الفقير على أبيه . وتستمر نفقة الأولاد إلى أن تتزوج البنت أو تكتسب فعلا ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم الغلام الخامسة عشرة من عمره ويصبح قادرا على الكسب الكافي ، فإن أتم الغلام الخامسة عشرة وكان عاجزا عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الضروري لأهله أو بسبب عدم تيسر الكسب ، استمرت نفقته على أبيه أما المادة ١٧٦ فتص على أنه : « أما نفقة الوالدين فواجبة على ولدهما الموسر ذكرا كان أو أنثى متى كانا فقيرين عاجزين

عن الكسب . وإذا تعدد الأولاد اشتركوا في نفقة والديهم بنسبة حصصهم الإرثية » .

ونص في المادة ١٧٧ على ما يأتي : « وإذا اجتمع للفقر العاجز عن الكسب ولد أو أولاد موسرون مع والديهم الموسرين أو أحدهما ، اشتركوا جميعا في نفقته بنسبة حصصهم الإرثية » . وبذلك عدل مشروع القانون الموحد عن الأخذ بالراجح في فقه الحنفية الذي يسوى بين الذكر والأنثى في نفقتهم الواجبة لوالديهم وأخذ بالقول المرجوح في فقه الحنفية القاضي بتوزيع النفقة حسب الإرث وهو أحد القولين عند الشافعية والراجع في فقه المالكية .

واشترك الوالدين الموسرين مع أولاد الصلب في نفقة الفقير العاجز عن الكسب بنسبة الإرث يخالف فقه الحنفية الذي يقرر أنه لا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد . ويوافق قولاً في مذهب الإمام الشافعي بوجوب نفقة العاجز على أصله وفرعه لاشتراكهما في التبعية .

ويشترط في الموسر الذي يشترك في النفقة أن يكون وارثاً فعلاً .

ونحن نرى أن الأخذ بقاعدة « أن القريب الوارث يجب عليه

تفقه قريه بنسبة إرثه « قاعدة عادلة وتتفق مع نص الآية الكريمة (على الوارث مثل ذلك) كما أنها تتفق مع أسس بناء مجتمعنا العربي الجديد ومبادئه وهى الاشتراكية والديموقراطية والتعاونية .

(ب) نظام التوريث :

وتخضع الأسرة فى المجتمع العربى لنظام التوريث . والميراث إجبارى بالنسبة للمورث وللوارث على السواء . فلا سلطان للمورث على ماله بعد وفاته إلا فى حدود ثلثه ليتدارك واحيا دينيا فاته - أو ليرتب إنفاقه على جهة برّ أو ليتمكن من أن يسوى بين اولاده فى المعطية أو ليواسى ذا قرابة لا يستحق ميراثا . ويخضع الثلثان فى مال المورث لنظام - الإرث على أفراد أسرته كل بقدر درجة قرابته .

وليس للوارث أن يرفض قبول الميراث ، ولقد رسم المشرع الإسلامى سياسة عادلة فى توزيع الميراث تركز على الأسس الآتية :

١ - يقرر المشرع الإسلامى ان الميراث للأقرب إلى المتوفى الذى يعتبر شخصه امتداداً فى الوجود لشخص المتوفى لذا كان الأولاد اوفر حظا فى الميراث من غيرهم .

(ب) جعل حفظ الذكر من الميراث مثل حفظ الأنثيين لأن الرجل هو الملتزم بالنفقة شرعا .

(ح) لم يجعل المشرع الإسلامى وارثا يستبد بالتركة دون سواء فلم يجعلها للولد البكر دون باقى الأبناء كالنظام الإنجليزى أو للأبناء دون البنات ولا للأبناء دون الآباء . أى أنه يشجع فى التوريث إلى التوزيع دون التجميع .

وإذا توفى المورث مدينا تعلق دينه بالتركة فلا يستحق الوارث شيئا إذا استغرق الدين التركة ، وبعبارة أخرى فإن القاعدة انه لا تركة إلا بعد سداد الديون ومن ثم فإن الوارث يرث ماله من حقوق ولا يرث ما عليه من واجبات . أى أن الأمر على خلاف ما نصت عليه معظم قوانين المجتمعات الغربية فإن الميراث عندهم اختيارى فإذا قبله الوارث التزم بكل ما على المورث من ديون . ومن حق الوارث فى القانون اليونانى مثلا ان يقبل التركة معقدة على شرط الجرد ومعرفة ما عليها من ديون سلفا .

والراى عندنا ان النظام الإسلامى اذق واعدل لأن الديون فى الواقع تشغل بها ذمة المدينين ويترتب عليها جواز استيفائها من أموالهم وهذه القاعدة هى التى يستند إليها نظام الإرث

فتوجب استيفاء الديون من تركة المتوفى قبل توزيعها على الورثة ولا تلزم الورثة بأداء دين مورثهم من مالهم الخاص .

(ح) الهبات

أمر الرسول ﷺ بالتسوية بين الأولاد في الهبات وبالمعونة المنشورة بين الأقارب وبتفضيل ذوى القرابة في الصدقات، وصرح بأن الصدقة على القريب صدقة وأصلها كما قرر الفقهاء أن الزكاة لا يسوغ صرفها لأجنبي وفي قرابته فقير .

(د) الوصية

أوجب الإسلام الوصية للأقارب غير الوارثين إذا كانوا فقراء على ألا يتجاوز ذلك الثلث ، وقد قال الله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » وقد قرر جمهور العلماء أن هذه الوصية لا يزال وجوبها قائماً بالنسبة للأقارب غير الوارثين إذا كانوا فقراء، حتى أن ابن حزم أوجب على القاضى أن يأخذ من تركة المتوفى ويعطيه لقرابته غير الوارثة إذا كانوا فقراء وذلك إذا لم يوص المتوفى لهم ، والأمر يرجع إلى تقدير

القاضى . ولقد بنيت على هذه النظرة الوصية الواجبة فى القانون
رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

(هـ) الوصية الواجبة :

نص المشرع المصرى فى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على
أن الولد الذى يموت أبوه أو أمه فى حياة أحد أبويه تكون له
وصية واجبة لازمة التنفيذ بمقدار نصيب أبيه أو أمه، ويشترط
ألا يزيد ذلك على الثلث وألا يعوضه بتبرع يساوى ما كان
يستحقه من أصله .

ولقد نظم مشروع القانون الموحد الوصية الواجبة على
أساس آخر فنص فى المادة ٢٥٠ منه على أن : « من توفى وله
أولاد ذكور كانوا أو أناثا مهما نزلوا مات أصلهم أو أصولهم
قبل هذا المتوفى ، وجب لأحفاده هؤلاء فى حدود ثلث تركته
وصية بالمقدار والشرائط الآتية : —

(١) أن تكون الوصية الواجبة لهؤلاء الأحفاد بمقدار
حصتهم مما يرثه أصلهم عن ذلك المتوفى على فرض موت أصلهم
إثر وفاة ذلك المتوفى .

(ب) لا تجب للأحفاد وصية إذا كانوا وارثين لذلك المتوفى

أو أوصى لهم أو أعطاهم في حياته بلا عوض عن طريق تصرف آخر مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة .

فإن كان ما أوصى لهم أو أعطاهم أقل من ذلك وجبت تكملة، وإن أوصى لهم بأكثر خضعت الزيادة لأحكام الوصية الاختيارية. وتفسير ذلك أنه إن كانت في الثلث تنفذ وإن كانت بأكثر من الثلث لا تنفذ إلا بإجازة الورثة .

(ح) تكون هذه الوصية الواجبة لأولاد الابن مهما نزل ولأولاد البنت مهما نزلت .

وهذا نرى أن المشروع الموحد الجديد قد أدخل تعديلات في التشريع القائم ليكون في دائرة العدالة ولكي لا يزيد المستحقون للوصية الواجبة على من في طبقته من الورثة .





ولقد رغب الرسول في المحافظة على صلة الرحم كما حذر
من عقوق الوالدين في كثير مما ورد من أحاديثه
الصحيحة .

فمن أبي هريرة رضى الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال :
« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان
يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه ، ومن كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » رواه البخارى ومسلم .
وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال :
« من سره أن يمد له في عمره ويوسع له في رزقه ويدفع عنه
ميتة السوء فليتق الله وليصل رحمه » رواه عبدالله بن
الإمام أحمد .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ أنه قال :

« مكتوب في التوراة : من احب أن يزداد في عمره ويزاد في رزقه
فليصل رحمه » رواه البزار .

وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :
« أسرع الخير ثوابا البر وصلة الرحم ، وأسرع الشر عقوبة
البنى وقطيعة الرحم » رواه ابن ماجه .

وعن علي رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « ألا أدلك
على أكرم أخلاق الدنيا والآخرة ؟ أن تصل من قطعك ، وتعطي
من حرمك ، وأن تغفو عن ظلمك » رواه الطبراني .

ولقد أمر الله سبحانه وتعالى بالإحسان إلى الوالدين
والبر بهما ومصاحبتهما بالمعروف وطلب الصفح والمغفرة لهما
والدعاء المتواصل . ويروى أن رسول الله ﷺ قال : « إذا
مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث — صدقة جارية ، وعلم
ينفع به ، وولد صالح يدعو له » .

ولقد حذر الرسول الكريم من عقوق الوالدين . فمن أبي
بكر رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أنبئكم
بأكبر الكبائر ثلاثا ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : الإشرak بالله
وعقوق الوالدين . وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ،
وشهادة الزور . فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت » .

كما يروى ان النبي ﷺ قال : « كل الذنوب يؤخر الله منها ما شاء إلى يوم القيامة ، إلا عقوق الوالدين ؛ فإن الله يعجله لصاحبه في الحياة قبل الممات » رواه الحاكم والأصبهاني .
وعن أنس رضى الله عنه قال : « ذكر عند رسول الله ﷺ الكبراء فقال : « الشرك بالله ، وعقوق الوالدين » رواه البخاري ومسلم والترمذي .

وليس في الناس جميعا إنسان بر إنسانا آخر مثل ما بر الوالدان ولدهما ، فلا عجب إذا وهب الله لهما عليه من الحقوق ما لم يرتب مثله لآخر .

وحقوق الوالدين ليست من قبيل التزين بالأدب الاجتماعي بل هي فروض وعزائم إذا أداها المرأ فقد أبرأ ذمته من تبعه المسئولية بين يدي الله . وإذا لم يؤدها فلن تنفعه صلاة ولا صيام ولا غير ذلك من أعمال البر والطاعة . فإن الإسلام لا يحب أن يُخرج للمجتمع إلا إنسانا دقيق الحس مرهف الوجدان يفيض قلبه بالبر والمواساة والحب . ولا شك أن الوالدين هما أول من يجب أن يمسح ذلك الود بما أسلفاه له من جميل .

ولقد جمل الله الإحسان إلى الوالدين في المنزلة التالية للإيمان به وجمل عقوقهما في المنزلة التالية للإشراك به . فقد

قال تعالى : « قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ، الا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا » . وقال سبحانه « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا » .

ولقد قدم الإسلام السعى على الوالدين والبر بهما على الجهاد في سبيل الله . سأل عبدالله بن مسعود رسول الله ﷺ : أى العمل أحب إلى الله ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « الصلاة لوقتها » ، قال ابن مسعود : ثم أى ؟ قال « بر الوالدين » قال : ثم أى ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » . وأقبل رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ، أردت الجهاد وقد جئت أستشيرك ، فقال عليه السلام : « ألك والدان ؟ » قال الرجل : نعم . قال النبي « إزمهما فإن الجنة تحت أرجلهما »

بل إن الإسلام أوجب البر بالوالدين في حال مخالفتهم له في العقيدة الصالحة وسلوكهما معه مسلك الشدة لإكراهه على الشرك بالله فقال سبحانه « وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا » .

ويذهب الإسلام فيوجب على الابن ان يبر ابويه بعد موتهما على النحو الذي يتضمنه الحديث الآتي :

فقد قال رجل : يا رسول الله هل بقي من بر أبوي شيء
أبرهما به بعد موتهما ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « نعم ، الصلاة
عليهما (أى الدعاء) ، والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما ، وصلة
الرحم التي لا توصل إلا بهما ، وإكرام صديقيهما » رواه
أبو داود وابن ماجه وابن حبان .

كفالة اليتامى :

ولقد أوصى الله خيراً بالأطفال اليتامى الذين لا مائل لهم ،
بحرم إيذائهم ، ودعا إلى المحافظة على أموال اليتيم ، وجعل المشرع
الإسلامي نفقة اليتيم الذي لا مال له على قريبه الغنى ، فإن لم يكن
له قريب غنى أو كان لقيطاً فنفقته في بيت مال المسلمين .

ولقد دعا الرسول عليه الصلاة والسلام في مواطن كثيرة
إلى الرحمة باليتيم وحث عليها ، فيروى عن أبي هريرة أنه قال :
قال رسول الله ﷺ : « والذي بعثني بالحق نبياً ، لا يعذب الله
يوم القيامة من رحم اليتيم وألان له في الكلام ورحم يتيمة
وضعه ، ولم يتناول على جاره بفضل ما آناه الله » رواه
الطبراني .

مشكلات الأسرة

وبالرغم من هذه الدعام القوية التي تتركز عليها الأسرة في المجتمع العربي فإنها معرضة لمشكلات اقتصادية وصحية واعتبارات متصلة بالطلاق الذي يشتت عناصرها . ويعتبر الطلاق من أكبر مشكلات الأسرة في المجتمع العربي .



الطلاق

الطلاق مباح شرعاً في الإسلام غير أنه أبغض الحلال إلى الله، وقد روى أبو داود أن النبي ﷺ قال: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق». كما روى أنه قال: «لا تطلقوا النساء إلا من رية، فإن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات». وما لا شك فيه أن الطلاق دون ما حاجة تدعو إليه هو اعتداء على حقوق المرأة.

والطلاق في الإسلام مع أنه بيد الرجل إلا أنه مقيد بأن يكون لحاجة حقيقية. وهو يأمم ديناً إذا طلق من غير حاجة، وهو حق للرجل. ويكون للمرأة حق تطليق نفسها إذا جمل الرجل عصمتها بيدها، ولا يمنع ذلك حق الرجل في الطلاق. وينقسم الطلاق إلى قسمين — رجعي وبائن — فالأول لا يقطع الحياة الزوجية في الحال بل يقطعها عند انتهاء العدة، فلما طلق أن يراجع مطلقته أثناء العدة من غير رضاها ومن غير

عقد ومهر جديدين ، وإذا مات أحد الطرفين أثناء العدة ورثه الطرف الآخر .

وكل طلاق رجعي إلا في أربع حالات وهي : الطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال تقدمه الزوجة وهو المعروف بالخلع ، والطلاق المكمل للثلاث ، والطلاق الذي يوقعه القاضى . وينص فى القانون على أنه بائن كالطلاق للضرر وغية الزوج مدة أكثر من سنة وحبسه ثلاث سنوات . أما الطلاق للإعسار . فيعتبر رجعيا .

وإحصائيات الطلاق تذكر عدد وقائع الطلاق من غير تفرقة بين رجعي وبائن ومن غير بيان عدد الرجعات وبيان الزواج الذى يستأنف بعد الطلاق بين المطلق والمطلقة ولا عدد الطلاق والتراضى بينهما ولذلك تبدو نسبة الطلاق كبيرة فيحصى عدد نسبة الطلاق بين ٢٣٪ وبين ٣٠٪/ بالنسبة لوقائع الزواج . ومع أن هذه النسبة إذا قورنت بنسبة الطلاق فى المدن الأوربية لا تعد كبيرة غير أنها مع ذلك لا تصور الواقع لأنه إذا استنزل منها عدد الرجعات وعدد الزواج الذى استؤنف بين المطلق والمطلقة وعدد الطلاق بتراضى الزوجين وعدد الطلاق قبل الدخول ، تبقى نسبة ضئيلة تراوح بين ١٪ و ٢٪ ،

الأمر الذي إلا يجعل الطلاق مشكلة في حقيقة الأمر . وإن كان بعض الكتاب لا يزالون يعتبرونه مشكلة غير ملتفتين إلى وقائع الطلاق في المدن الأوروبية ولا إلى هذه الإحصائية البينة الواضحة .

ونحب أن نوجه الأنظار في هذا المقام إلى أن دراسة الطلاق يجب أن تكون على هذه الأسس بأن يفرق بين الرجعي والبائن وبين ما قبل الدخول وما بعده وبين ما هو براض وما ليس براض وبين الطلاق المستمر والطلاق الذي انتهى أثره ولم يفصل بين الزوجين كالرجعة بعد الطلاق الرجعي وكالعقد بعد الطلاق البائن . وجدير بالذكر أن المشرع العربي للإقليم الجنوبي قد طالج مشكلة الطلاق بقدره فأبطل كل أثر لطلاق السكران ، والطلاق المعلق على شرط ، وطلاق المازل والمكره ؛ ثم أنه قد منح الزوجة حق التطليق للضرر أخذاً بما استقر عليه الفقه المالكي فكان هذا إصلاحاً خطيراً في تاريخ نظام الأسرة العربية ، وبهذا ذهب المشرع العربي إلى أبعد مما ذهب إليه المشرع العثماني عند إصدار قانون حقوق العائلة سنة ١٩١٧ ذلك القانون الذي طبق أحقاباً طويلة في جميع البلاد العربية عدا مصر ، وقد حل محل هذا القانون أخيراً

في سوريا قانون سنة ١٩٥٣ الذي أدخل إصلاحات عدة يضيق
المقام عن سردها .

هذا ولا يزال قانون حقوق العائلة سالف الذكر يطبق
في لبنان ومن أهم أحكامه اشتراط توثيق عقد الزواج كما هو الحال
في القانون المصري الحالي .

ولقد نص مشروع القانون الموحد على بطلان كل طلاق
غير منجز . فالطلاق بصيغة التعليق لا يقع وكذلك الطلاق
بصيغة اليمين . كما أجاز المشروع الموحد للقاضي وبناء على طلب
المطلقة أن يحكم لها بمئمة لا تتجاوز نفقة سنة ويحكم بها
كما يحكم بنفقة العدة إذا ثبت الطلاق من الرجل مجرداً عن رضا
الزوجة وبدون مقابل منها .

العدة :

ويجمل بنا قبل أن نهي الحديث عن الطلاق أن نتكلم
عن المقصود بالعدة ومدتها .

فالعدة فترة انتظار تقع عقب الطلاق مباشرة لاتغادر المرأة
خلالها بيت الزوجية ولا يخرجها مطلقها منه وعليه نفقتها طول
العدة. وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى «واحصوا العدة، واتقوا
الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن » .

وعلى ذلك تظل المطلقة مع مطلقها خلال تلك الفترة لاهى زوجته مقيدة بقيود الزوجية ولاهى أجنبية عنه بل هى مرتبة بينهما . ومن احكام هذه العدة أن المرأة إذ ماتت ورنها مطلقها وإن مات هو ورثته . كما أنه لا يجوز لها أن تزوج سواء قبل انقضاء عدتها ، بل تظل تحت تصرفه لعل أن تنشأ له نية جديدة فى رجعتها ؛ وحينئذ يكون له أن يعيدها إلى عصمته ولو بدون رضاها . وفى ذلك يقول القرآن الكريم « وبمولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا » .

فاذا انتهت عدة المرأة دون أن يراجعها مطلقها صارت أجنبية عنه كأى امرأة أخرى ، وصار هو أجنبيا عنها كأى رجل آخر لا يجعل له إلا بخطبة جديدة وعقد ومهر جديدين . إن شاءت قبلته وإن شاءت رفضته .

ومدة العدة تختلف باختلاف حال الزوجة :

- ١ — فإذا كانت الزوجة لا تحوض لكبر سنها أو لصغره أو لمرض فدة عدتها ثلاثة أشهر .
- ٢ — وإذا كانت من ذوات الحيض فعدتها مدة ثلاث حيضات كوامل أو ثلاثة أطهار^(١) .

(١) الطهر هو المدة التى تكون بين حيضتين .

٣ — أما إذا كانت حاملا فعدتها تنقضى بوضع حملها لقوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » .

الولاية على النفس

الولاية عند الفقهاء هي سلطة شرعية بها تكون أقوال الإنسان وتصرفاته نافذة ، فالصبي والمجنون لا ولاية لهما ؛ لأن أقوالهما وتصرفاتهما غير نافذة .

الولي ورقابة القانونه على الأولياء :

• وللولى على النفس سلطة تتمثل فى ناحيتين .

أولاً : إتمام تربية الطفل .

ثانياً : حفظ الصغير وصونه بعد البلوغ .

ويلحق بهما سلطة الولى فى تأديب وتربية الأولاد .

فإذا انتهت حضانة النساء ضم الطفل غلاما كان أم فتاة إلى

الولى على النفس إذا كان من العصبات المحارم كالعم والأخ وابن الأخ والجد والأب .

وتستمر رعاية الولى على الطفل مادام صغيرا لم يبلغ .

• وإذا بلغ الطفل فإن كان قد بلغ معتوها أو مجنونا

استمرت الولاية عليه ، وإن بلغ عاقلًا ثم أصيب بمجنون أو عته

عادت إلى ولى النفس سلطته .

أما إذا بلغ الصغير اقلاماً مونا على نفسه انتهت الولاية على النفس .
 أما الفتاة إذا بلغت فإن ولاية الولى العاصب المحرم تستمر
 عليها ما دامت بكرأء فإذا صارت كبيرة مانسا فلها أن تنفرد بنفسها .
 أما الثيب فليس لولها أن يضمها إليه لحبرتها إلا إذا كانت
 غير مأمونة على نفسها فإن لولها حق ضمها إن كان يخشى عليها
 الفتنة إذا انفردت (١) .

وإذا كان العاصب القريب فاسد الخلق غير أمين انتقلت
 الولاية لمن يليه من العصابت وإلا فلن يختاره القاضى .

سلب الولاية

ولقد نظم المرسوم بقانون ١١٨ لسنة ١٩٥٢ احكاماً لسلب
 الولاية على النفس فى مجال الرقابة على الأولياء فنص على أن
 الولاية على النفس تسلب عن الأولياء الذين صدرت ضدهم
 أحكام فى جرائم معينة أو اشتروا بفساد السيرة أو تعرض للصبي
 المشمول بولايتهم بسبب ذلك للضياع والفساد أو للإهمال فى الرقابة
 أو لسوء التوجيه .

ويجوز لمن سلبت ولايته أن يطلب إعادتها فى الأحوال التى
 نظمها القانون .

(١) الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ محمد أبو زهره .

ومن واجب ولى النفس أن يقوم بتعليم المولى عليه لا سيما في العصر الحاضر الذى أصبح التعليم فيه ضرورة من ضرورات الحياة . ويختلف القدر الواجب من التعليم باختلاف البيئات والقدرة المالية . فإذا كان الأب ممن يعلم أمثاله أولادهم تعليما طابا أجبر عليه عند امتناعه عنه وفرضت عليه نفقاته بشرط أن يكون الولد رشيدا صالحا لمثل هذا النوع من التعليم.

ولولى النفس ولاية تأديب الصغير الذى لم يبلغ بعد ولو بالضرب بشرط ألا يكون شديدا يؤدى إلى الجرح أو الكسر . أما الولد البالغ فيثبت الحق في تأديبه إذا وقع منه شيء للآب والجد فقط^(١) .

(١) «البحر الرائق» ج ٤ ، «الدر وحاشية ابن طابدين» ج ٢ .

المواليد والوفيات

تقريباً البلاد العربية من أكثر الشعوب الخصبة وفرة
في المواليد، ويصل معدل المواليد في بعضها إلى الحد
الأقصى للإخصاب الطبيعي من ٥٥ إلى ٦٠ في الألف فيينا نجد
أن معدل المواليد ٢٦ في الألف في الجزائر، نجده في الجمهورية
العربية المتحدة ٤٥ في الألف، وفي سوريا ٥٢ في الألف، بينما يصل
في المملكة العربية السعودية إلى ٦٢ في الألف .

ومن الملاحظ أن المجتمع العربي من أشد البلاد خصوبة
إنتاجية، فتدل الإحصائيات على أن متوسط ما تلده المرأة العربية
في خلال حياتها الخصبة، سبعة أولاد بين ذكور وإناث بينما يتراوح
هذا المتوسط بالولايات المتحدة الأمريكية وفي بريطانيا بين ثلاثة
وأربعة أولاد .

كما تدل إحصائيات الطفولة في المجتمع العربي على ارتفاع
نسبة الذكور في المواليد، فقد وصلت هذه النسبة إلى ١٣٠ ذكراً

مقابل مائة أنثى في تونس ، ١٢٠ إلى ١٠٠ في سوريا، و ١١٥ إلى ١٠٠ في العراق، و ١١٠ إلى ١٠٠ في مصر، و ١٠٦ إلى ١٠٠ في الأردن .

وتنتشر ظاهرة وفاة الأطفال على نطاق واسع في المجتمع العربي. ويرتفع معدل الوفيات بينهم ارتفاعا كبيرا لمن يقل سنهن عن السنة إذا قورن بمعدل الوفيات في الدول المتقدمة .

وتعلل هذه الظاهرة بعوامل كثيرة منها : فقر الأسرة، وضعف التكوين الجسماني لسوء التغذية، والجهل بالقواعد الصحية، وعدم توفر الاحتياجات الصحية بالمساكن، وقلة الخدمات الطبية اللازمة للحوامل والأطفال والرضع، وعدم توفر مراكز توزيع الألبان للرضعات الفقيرات ، وانتشار الأمراض الوراثية والمتوطنة.

ونحن نهاب في هذا المقام بسائر الحكومات العربية أن تعمل ضاية جهدها نحو تأمين الطفولة والعمل على ان تتخلص مما يحيط بها من عوامل الضعف والفقر فتحمي بذلك حياة آلاف من الأطفال تذهب بددا كل عام ، وأن تعمل على تقوية الأجيال الصاعدة التي يحتاج إليها المجتمع العربي .



انتقلنا بعد ذلك إلى التشريعات الوضعية لبحث مدى عنايتها برعاية الأسرة العربية ، لوجدنا على رأسها وفي مقدمتها دستور سنة ١٩٥٦ الخاص بجمهورية مصر الذي أعلنه السيد الرئيس جمال عبد الناصر في ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ . فلقد عنى ذلك الدستور بشئون الأسرة عناية بالغة وأشار إلى ذلك في المقام الأول من نصوصه إيماناً منه بأهمية الأسرة لأنها نواة المجتمع ، فنصت المادة الخامسة منه على أن الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية ، ونصت المادة ١٨ على أن الدولة تكفل وفقاً للقانون دعم الأسرة وحماية الأمومة والطفولة .

ولقد نصت المادة ١٩ من ذات الدستور على أن الدولة تيسر

للرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الأسرة .
وأصبغت المادة ٣٠ حماية الدولة على النشاء من الاستغلال والبعد
به عن الإهمال الأدبى والجسمانى والروحى .

وإننا لنأمل أن يتضمن الدستور الدائم للجمهورية العربية
المتحدة نصوصا تؤكد ماورد فى الدستور المشار إليه من أهمية
الأسرة والعناية بالنشاء والأجيال الصاعدة .

· كما أصدر المشرع العربى فى مصر عدة قوانين فى نطاق الأحوال
الشخصية ، كالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص بأحكام النفقة
وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، كالمرسوم بقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض الأحكام الشخصية للطلاق والشقاق بين
الشخصين والتطليق للضرر أو لفية الزوج أو لجسه بدعوى
النسب والنفقة والعدة والمهر والحضانة وغيرها ، كما أصدر
القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٣ ، والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦
بشأن الوصية ، والمرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الولاية على النفس ، والمرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن
الولاية على المال .

قرارات وتوصيات المؤتمر العام للاتحاد القومى بشأن الأسرة :

ولقد اتخذت لجنة النشاط النسائى للأسرة فى المؤتمر العام الأول للاتحاد القومى للجمهورية العربية المتحدة الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ٩ إلى ١٦ يوليو « تموز » سنة ١٩٦٠ عدة قرارات وتوصيات لصالح الأسرة تقتطف منها القرارات الآتية : —

١ — تعمل الدولة على توفير قسط أوفر من الرعاية للأسرة بما يكفل لها الاستقرار . وإعادة النظر فى تشريعات الأحوال الشخصية الخاصة بالطلاق وتعدد الزوجات والحضانة والطاعة والزوجية وغيرها بما يحقق الاستقرار المنشود ويتمشى مع أحكام الشريعة ويضمن عدم إساءة استعمال الحقوق الشرعية .

٢ — التوسع فى إنشاء دور الحضانة فى الأحياء التى تكثر فيها الأمهات العاملات ومراكز رعاية الطفل والحوامل وإعانة الفقيرات منهن .

٣ — رعاية أسر المسجونين والمرضى والعاجزين عن الكسب والأيتام والأحداث وذوى العاهات .

٤ — مراجعة التشريعات المتصلة برعاية الطفولة وتوحيدها بما يكفل تأمين حقوق الطفل .

٥ — مراجعة كافة التشريعات المتصلة برعاية الأحداث بما يؤكد الجانب الذى يحقق للأسرة سلامتها وحماية النشء من الاستغلال والإهمال .

٦ — الدعوة إلى تعاون جميع الوزارات والمصالح على الجمع بين الزوجين الموظفين فى البلد الواحد ما أمكن ذلك ، للمحافظة على روابط الأسرة .

٧ — دراسة قوانين المعاش « التقاعد » بحيث يستطيع المستحق للمعاش من أولاد الموظفين ، الجمع بين معاشه من الوالدين معا .

التشريعات العمالية :

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى عناية المشرع العربى بالاهتمام بشئون أفراد الأسرة عدد وضع التشريعات العمالية . وتعتبر التشريعات العمالية الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة أوفى من مثيلاتها فى البلاد العربية الأخرى .

فلقد صدر القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥١ بشأن قانون العمل

الموحد متضمنا مزايا عديدة للعمال من الرجال ، وللعاملات من النساء، وكذا الأحداث. فنصت المادة ١٢٤ منه على أنه « يُمنع بتاتا تشغيل الأحداث قبل تمام سن ١٢ سنة كما لايسمح لهم بالدخول في أمكنة العمل » . وحددت المادة ١٢٥ ساعات العمل بالنسبة للأحداث ست ساعات يوميا ، وحرمت المادة ١٢٧ تكليف الأحداث بالعمل ساعات إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة واستثنت همال الزراعة والعمال الذين يشتغلون في المصانع المنزلية التي لا يعمل فيها سوى أعضاء العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو الأخت .

ولقد اختلفت التشريعات العربية في تحديد السن الأدنى لبدء العمل فجعلته المملكة العربية السعودية عشر سنوات وحددته العراق بأثني عشر عاما .

كما عنت التشريعات العربية كذلك فيما عدا التشريع العربي السعودي بشئون النساء العاملات ، إذ المرأة العاملة تعتبر عضوا أساسيا في الأسرة العربية ، فحددت تلك التشريعات فترة عمل المرأة وحرمت تشغيلها في الأعمال الضارة صحيا وأخلاقيا ومنحتها حقوقا كثيرة وأغدقت عليها مزايا عديدة لاسيما في فترات الحمل والوضع والرضاعة وما إليها، وأصبح من حق الأم العاملة الحصول

على إجازة وضع بأجر لمدة ٥٠ يوما ، وحظر القانون تشغيلها
خلال الأربعين يوما التالية للوضع .

التأمينات الاجتماعية :

أصدر المشرع العربي للجمهورية العربية المتحدة بجانب
القانون سالف الذكر ، القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن
التأمينات الاجتماعية ، لأن التأمين الاجتماعي مظهر من مظاهر
تحقيق التكافل الاجتماعي الذي يعتبر قاعدة للمجتمع الاشتراكي
الديموقراطي التعاوني ، وهو مرحلة وصل إليها المجتمع العربي
بعد جهد لتأمين أفرادهم وأسرهم ضد الأمراض الاجتماعية
والسكوارث الاقتصادية ، فأصبح التأمين مبدأ دوليا من المبادئ
التي نعت عليها وقيمة إعلان حقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية
العامة لهيئة الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

ولقد عنى المشرع العربي في هذا الصدد بتوحيد القواعد
المنظمة لمختلف المزايا التأمينية التي تكفلها قوانين العمل
العديدة فنص القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على إنشاء مؤسسة
للتأمينات الاجتماعية تنتقل إليها حقوق والتزامات صندوق

الإدخار والتأمين وصندوق إصابات العمل الذي أنشئ بمقتضى القانون رقم ٢٠٢ سنة ١٩٥٨ ؛ والأحكام الخاصة بطوارئ العمل وأمراض المهنة وإصابات العمال ، ويضيق المقام عن التفصيل .

اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بشؤون الأسرة :

ولقد لقيت مشاكل الأسرة وعلاجها وأساليب رعايتها الأمومة والطفولة اهتماما كبيرا من وزارة الشؤون الاجتماعية ، حتى تحقق بذلك تدعيم الأسرة واستقرارها ، وتوفير أسباب الطمأنينة وسبل الحياة الكريمة لها .

كما أولت عنايتها لرعاية الأحداث وتنشئتهم النشأة الصحيحة السليمة وحمايتهم من الأضرار والأخطار التي تهددهم سواء كان ذلك في كنف الأسرة حال قيامها أو في غير ذلك من الأحوال إذا ما تهدد كيان الأسرة بالانهيار أو إذا انحلت فعلا أو كلما كانت الحماية لازمة لهم في المجتمع الخارجي لدرء عوامل الخطر التي تؤثر في نشأتهم بالاستغلال أو الإغراء بالانحراف .

كما وضعت الوزارة نصب عينها دراسة كثير من المشاكل التي تتصل بالأسرة والأحداث : كشكلة التسول والدعارة والمخدرات والمسكرات وغيرها إذ أنها مشاكل لها تأثيرها

والمباشر في كيان الأسرة وتعرض روابطها للتفكك والانحلال . وأنشأت الاتحاد العام لرعاية الأحداث لينهض بهذه المسؤولية . كما اهتمت الوزارة بدراسة المسائل المتصلة بالجريمة والعقاب، والبحث عن العوامل المؤثرة في التشجيع على ارتكاب الجرائم والسبل التي تلزم في العلاج . . وفي هذا الشأن أنشأت المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجائية .

كما وضعت الوزارة في الإقليم الجنوبي ضمن برنامج إنشاءات السنوات الخمس، مشروعا يرمى إلى إنشاء دار حضانة للأطفال، والتوسع في دار تربية الطفل وذلك رعاية لأبناء الطبقات العاملة وخاصة أبناء العاملات اللاتي لا يستطعن الإشراف على تربية أطفالهن . . كما وضعت مشروعا لتجربة نظام الأسر البديلة لتوفير الرعاية للأطفال المحرومين من رعاية أسرهم الأصلية (١).

(١) الكتاب الخامس عن النشاط الاجتماعي الأهلي طبعة ١٩٦٠
لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية للجمهورية العربية المتحدة .

العناية بالأحداث

ومن مظاهر عناية المشرع العربي بالأحداث أفراد الأسرة، أنه وضع نظاما خاصا بمحاكمتهم وعقابهم، فنصت المواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ على وضع نظام خاص يتبع عند محاكمة الأحداث وتشكيل محاكم خاصة بهم، واستلزم قبل الحكم على المتهم الصغير في مواد الجنح والجنايات التحقق من حالته الاجتماعية والبيئية التي نشأ بها والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة وأجاز الاستعانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرهم من الأطباء والخبراء .

كما أوجب أن تعقد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة، ولا يجوز أن يحضرها سوى أقارب المتهم الحدث ومندوبي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والجمعيات الخيرية المشتغلة في شئون الأحداث .

كما عني المشرع بحماية المجنى عليهم الصغار المتهوهين فأجاز في المادة ٣٦٥ عند الضرورة في كل جنابة أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمن

بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والمحافظة عليه
أو إلى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية
حتى يفصل فى الدعوى . وإذا وقعت الجناية أو الجنحة على
نفس معتوه جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتا فى مصحة
أو مستشفى للأمراض العقلية ، أو تسليمه إلى شخص مؤتمن على
حسب الأحوال .

مباح الأضرار :

وجدير بالذكر أن المشرع العربى أفرد عقوبات خاصة
بالجناحين من الأحداث نص عليها فى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من
قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

وقد قسمت الأدوار التى يمر بها الحدث قبل بلوغه سن الرشد
إلى ثلاثة أدوار لكل منها أحكام خاصة ، هم تكلم القانون
على المرحلة التى تلى البلوغ حتى سن السابعة عشر .

ويعتبر القانون المصرى عدم بلوغ سن السابعة قرينة على
عدم التمييز فلا يعاقب الحدث . وإذا ارتكب الصغير الذى تزيد
سنه على سبع سنين وتقل عن اثنتى عشرة سنة كاملة جريمة

ما فإن القاضى يحكم بوسيلة تقويمية تختلف بحسب ما إذا ارتكب الصغير جناية أو جنحة أو مخالفة .

فى الجنايات والجنح يختار القاضى إحدى وسيلتين .

١ — تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه على أن يكونوا مسئولين عن حسن سيره فى المستقبل .

٢ — إرساله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

وفى المخالفات يختار القاضى إحدى وسيلتين :

١ — إما أن يوجع الصغير فى الجلسة .

٢ — وإما أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه . فإن لم يوجد أحد منهم يجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بحسن سيره فى المستقبل أو إلى معهد خيرى لمدة لا تزيد على أسبوع .

وأما من الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة فيجوز للقاضى أن يتبع إحدى وسيلتين :

١ — أن يحكم بعقوبة تقويمية إذا رأى أن فيها الكفاية .

٢ — أن يحكم على الصغير بعقوبة مادية خفضها القانون فى الجنايات عما هو مقرر للبالغين . ولا يجوز للقاضى أن يجمع بين العقوبتين .

اما من الخامسة عشر إلى السابعة عشر فإن القانون يفترض ان الشخص تكتمل أهليته يلوغه سن الخامسة عشر ولكنه رأى ان من العقوبات ما هو بالغ الشدة فلا يجوز تنفيذه على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة، فنص في المادة ٧٢ من قانون العقوبات على أنه « لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ؟

ولم ينص قانون العقوبات على نوع التقويم الذى تحسب على أساسه سن المتهم ، وعلى ذلك يكون التقويم الميلادى واجب الاتباع فهو التقويم العادى فضلا عن أنه اصلح للمتهم فى هذه الحالة (١).

ويلجأ القاضى فى تقدير السن عند عدم وجود الأوراق الرسمية إلى الاستعانة بأهل الخبرة كالأطباء وغيرهم وله أن يقوم بنفسه بتقدير السن . أما إذا كانت السن محققة بشهادة ميلاد أو بأية ورقة رسمية فعلى القاضى أن يأخذ بها ولا تقدير له عندئذ .

(١) شرح قانون العقوبات القسم العام للدكتور محمود محمود مصطفى .

الحرص على وحدة الأسرة :

وقد بلغ من حرص المشرع العربي على وحدة الأسرة وترابط أفرادها أنه حرم محاكمة من يرتكب سرقة لإضرارها بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب الجنى عليه ، ولهذا الأخير أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى . كما له أن يوفق تنفيذ الحكم الهائى على الجانى في أى وقت شاء . ولقد راعى المشرع نفس الاتجاه في جريمة الزنا على على التفصيل الوارد في القانون .

الوظيفة الاجتماعية للأسرة الحديثة

أصبحت أهم وظيفة اجتماعية للأسرة في الوقت الحاضر هي القيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأطفالها . فالأسرة بحكم تكوينها تحتوى على جيلين يشتركان معا في معيشة واحدة . . فالزوجان يكونان جيلا سابقا والأطفال يكونون جيلا لاحقا . . ويعلم الجيل السابق الجيل اللاحق وينقل إليه النماذج الحضارية والثقافية المختلفة التي توجد في المجتمع . . فالأطفال يدرّبون أول ما يدرّبون في الأسرة على عمليات الأكل والكلام والنظافة

واستعمال الملابس فضلا عن عمليات التفاعل الاجتماعي المتعددة .
وأصبح لهذه الوظيفة الاجتماعية من الأهمية ما جعل الأسرة
بحق « مهد الشخصية » ، فبذ السنين الأولى وفي أثنائها تتكون
عند الفرد عن طريق الأسرة النماذج الأساسية لردود الطفل
الخاصة في التفكير والشعور ، كما تتكون المعايير والقيم التي قد
تؤثر على تاريخ حياته المقبلة .

ولا يتأتى قيام الأسرة بهذه الوظيفة الهامة إلا « بتهيئة
الوسائل السليمة المتعلقة بالحضانة والكفالة للأطفال وخاصة
في مراحل نموهم الأولى . وهذه هي مهام الأسرة المتكاملة
الناضجة اجتماعيا ، أو مهام الأسرة السوية على حد قول الدكتورة
ميريام ف. ووترز ، والمقصود بالأسرة السوية في رأيها أنها الأسرة
التي تؤدي واجبات حيوية لها فإنها فهي تعطيهم مأوى مريح
وغذاء سليما دون أن يعرضهم هذا العطاء للخطر أو يجلب لهم
أى قلق ، وهي التي تساعد أطفالها على أن ينموا نموا صحيحا
وتفهم فيهم حب الخير والكرامة الاجتماعية ، وهي التي تربي
أطفالها كي يستطيعوا مواجهة قوانين السلوك العامة في المجتمع
في المستقبل . . ويكون هدفها الأسمى هو فطام شبابها ، فطام
ليس من الرضاعة فحسب ولكن من الاعتماد على الغير ، فيستطيع

ذلك الشباب أن يهنا بلذة الكفاح وبالعمل في المحيط العام للعلاقات الإنسانية^(١).

أثر العموقه بين الوالدين على نمو الطفل الاجتماعى :

إن التفاهم بين الوالدين والعلاقة المرضية بينهما من دعام الأسرة السليمة السعيدة ... والتنشئة الاجتماعية للطفل تهدف إلى توافقه مع المجتمع سواء مع قوانينه أو مع القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة فيه .

ولقد دلت المشاهدات على أن التنشئة الاجتماعية والأخلاقية الصحيحة فى الأسرة الحديثة تتأنى بالتعاون التام بين الزوجين فى ظل من التربية الدينية والتربية الاجتماعية والتربية النفسية لجميع أفراد الأسرة .

فهنالك إذن ثلاثة عناصر هامة لها أثرها فى توجيه الأطفال نحو الخير وهى استقامة أعضاء الأسرة وسيادة الفضيلة فيها، والتربية الدينية التى تدعم الأخلاق وتقويها .

(١) من تقرير فرعى للسيد الدكتور سيد عويس عن « الأمرة المتصدعة » قدم بالحلقة الأولى لمكالمة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة . بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة .

ولما كان الأب في الأسرة العربية هو مصدر السلطة على
الأبناء والزوجة فإنه يكون مسئولاً عن القيام بالتوجيه إلى
السلوك القويم في المجتمع . . ومما لا شك فيه أن إهمال الآباء
لرسالتهم ورعاية أبنائهم يكون له أثر كبير في انحرافهم وسلوكهم
سبيل الجريمة .

فن الأبوة :

ولما كانت معاملة الآباء لأبنائهم تؤثر إلى حد بعيد في أسلوب
شخصية الأبناء فإن هذه المعاملة فن له أصوله المبنية على الأسس
العالمية . ونستطيع أن نقرر أن النجاح في فن الأبوة أو فن
الأمومة يفوق النجاح في أي فن آخر ويحتاج إلى مزيد من
الجهد والعناية عند معاملة الأطفال وإرشادهم إلى نهج سبيل
السلوك الاجتماعي السليم .

ولقد قال الأستاذ «جون بول بي» في مؤلفه «إن حفظ فن
الأبوة أحد المهام الرئيسية للأسرة ، فإذا ضاع هذا فقد ضاعت
على المجتمع وظيفته لانقل أهمية بالنسبة له عن وظيفة إنتاج
الطعام» .

خاتمة

نظرات ألقيناها على الأسرة العربية من حيث
ما هي عليه وما ينبغي أن تكون .

وإن الأسرة العربية بمحاسنها وعيوبها لا تزال أقوى
أسر العالم دعامة وبنانا ، وذلك بفضل روح التدين التي تسود
الشرق العربي .

فإن العلاقة بين الزوجين لا يحكمها قانون مهما تكن
قوته ولا يسيطر عليها قضاء مهما تكن يقظته ولا يعرف
داخلها إلا أهلها .

ولذلك كان لا بد أن يكون الدين والحلق والمحبة الزوجية
والرحمة هي التي تسود وتسيطر . وإذا فقدت هذه السيادة
الزوجية فلا يوجد ما يعوضها من تنظيم أو تقنين .

وإننا إذ نلاحظ ما يعتري هذه الأسرة من تغيير في عاداتها
وتقاليدها ونظمها ، نرجو مخلصين أن تستمر لها تلك الروح

الدينية ، وألا تقطعها العلاقات المادية عن الروابط المعنوية التي
تنظمها الأديان السماوية والعادات الكريمة التي نشأت في نور
الشرق المضيء .

فنحن إذا طالبنا بالتجديد في الأسرة فإننا نوجب أن يكون
ذلك مشتقا من الدين الذي يحكمها غير هادم للعادات الفاضلة
والتقاليد التي أظلت الأسرة .

وإننا لنذكر في هذا المقام تلك الكلمة الرائعة للمرحوم
محمد مصطفى لطفى المنفلوطى إذ قال : تعجبنى الحرية في ثلاث :
حرية المرأة في ظل زوجها ، وحرية الرجل في ظل الوطن ،
وحرية الوطن في ظل الله .



الفهرس

صفحة

٣	تصدير
٧	عناية الإسلام بالزواج
١٠	معاني الزواج في الإسلام
١٣	أنواع الأسر في المجتمع العربي
١٣	الزواج دعامة الأسرة
١٤	الزواج الموثق والزواج العرفي
١٥	ارتفاع معدلات الزواج في المجتمع العربي
١٦	طلب الزواج وتحريمه
١٨	مقدمات عقد الزواج
١٨	الخطبة
١٩	شروط الخطبة
١٩	ملايسات الخطبة
٢٠	العدول عن الزواج بعد تمام الخطبة
٢٢	هدايا الخطبة

٢٣	• • • • •	إنشاء عقد الزواج في المجتمع العربي
٢٤	• • • • •	شروط صحة الزواج
٢٥	• • • • •	المحرمات من النساء
٢٦	• • • • •	المحرمات على التأييد
٢٩	• • • • •	المحرمات على التأقيت
٢٢	• • • • •	زواج الكتابيات
٣٣	• • • • •	زواج المسلمة بالكتابي
٣٣	• • • • •	تعدد الزوجات
٢٦	• • • • •	ولاية التزويج
٣٧	• • • • •	قانون تحديد سن الزوجين
٣٨	• • • • •	الحقوق المشتركة بين الزوجين
٣٩	• • • • •	حقوق الزوج
٣٩	• • • • •	الطاعة والتأديب
٤٤	• • • • •	الحكم المرجح
٤٥	• • • • •	ترغيب الزوج في حسن عشرة المرأة
٤٦	• • • • •	ترغيب المرأة في الوفاء وطاعة زوجها
٤٨	• • • • •	حقوق الزوجة

٤٨	العدل
٤٩	المهر
٥١	متاع البيت
٥٣	النفقة
٥٤	المسكن
٥٥	أجر المسكن
٥٦	أهلية الزوجة واستقلال ذمتها المالية
٥٦	حقوق الأولاد
٥٦	ثبوت النسب
٥٧	التبني
٥٩	الرضاع
٦٠	الحضانة
٦٢	شروط الحاضنة
٦٣	اتحاد الدين بين الحاضنة والطفل
٦٣	انتهاء الحضانة
٦٥	التكافل الاجتماعي في الأسرة العربية
٦٥	(١) نفقات الأقارب

٦٨	• • • • •	(ب) نظام التوريث
٧٠	• • • • •	(ج) الهبات
٧٠	• • • • •	(د) الوصية
٧١	• • • • •	(هـ) الوصية الواجبة
٧٣	• • • • •	صلة الرحم وحقوق الآباء
٧٧	• • • • •	كفالة اليتامى ..
٧٨	• • • • •	مشكلات الأسرة
٧٩	• • • • •	<u>الطلاق</u>
٨٢	• • • • •	العدة
٨٤	• • • • •	الولاية على النفس
٨٤	• • • • •	الولي ورقابة القانون على الأولياء
٨٥	• • • • •	سلب الولاية
٨٧	• • • • •	المواليد والوفيات
٨٩	• • • • •	عناية الدستور والقوانين بالأسرة العربية
٩١	• • • • •	قرارات وتوصيات المؤتمر العام للاتحاد القومي بشأن الأسرة
٩٢	• • • • •	التشريعات العمالية
٩٤	• • • • •	التأمينات الاجتماعية

صفحة

٩٥	اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بشئون الأسرة . .
٩٧	العناية بالأحداث
٩٨	جناح الأحداث
١٠١	الحرص على وحدة الأسرة
١٠١	الوظيفة الاجتماعية للأسرة الحديثة
١٠٣	أثر العلاقة بين الوالدين على نمو الطفل الاجتماعى
١٠٤	فن الأبوة
١٠٥	خاتمة

المكتبة الثقافية

مكتبة جامعة لكل أنواع المعرفة
فاحرص على ما فاتك منها ...

والمطلب من :

- ١ - دار القلم ١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة
- ٢ - مكاتب شركة توزيع الأخبار في الإقليم المصري
- ٣ - مكتبة المتى بنغازي - العراق
- ٤ - الشركة القومية للنشر والتوزيع تونس
- ٥ - مكتبة الندوة ام درمان - السودان

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارئ أن يقيم في بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة باقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . في أوله وفي منتصفه

الكتاب القادم

بلاد النوب

للدكتور عبد النعم أبو بكر

أول إبريل ١٩٦٢

Bibliotheca Alexandrina



0213087